الأهرام

وزارة الاعلام
الهيئة العامة للاستعلامات

عرض كتاب
العولمة ومبررات رفضها

عنوان الكتاب: العولمة ومبررات رفضها.

اسم المؤلف: جوزيف إى ستيجليتز.

اسم الناشر: دبليو دبليو نورتن ـ نيويورك.

تاريخ النشر: ٢٠٠٢.

نبذة عن المؤلف:

أكاديمى وباحث اقتصادى، عمل مستشاراً اقتصادياً للإدارة الأمريكية فى عام ١٩٩٣، ثم انتقل للعمل فى البنك الدولى فى عام ١٩٩٧ كخبير اقتصادى، ونائباً لرئيس البنك لمدة ثلاث سنوات، وحصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد عام ٢٠٠١.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

العرض العام

باتت قضية العولمة القضية الرئيسية التى تطغى على العديد من الكتابات والمناقشات على المستويات المحلية والعالمية. فالعولمة هى الظاهرة التى تشكل النظام العالمى اليوم اقتصادياً وسياسياً واجتماعياً وتطبعه بطابعها. وهناك جدل كبير دائر بشأن مزايا العولمة ومساوئها بين الدول النامية والمتقدمة. فبينما تدفع الدول النامية بأن العولمة يكتنفها العديد من السلبيات التى تشكل خطراً يهددها ، فإن الدول المتقدمة ترى أن العولمة فى صالح وخير العالم أجمع وليس الدول المتقدمة فحسب. ومن هنا يأتى أهمية هذا الكتاب الذى يكشف عن حقيقة العولمة ومساوئها والإصلاحات الضرورية لها لتحقيق الخير والنفع لجميع دول العالم، وتتزايد أهمية هذا الكتاب بشكل كبير فى ضوء أن مؤلفه من معسكر الدول المتقدمة وليس شخصاً عادياً، بل إنه خبير اقتصادى دولى حائز على جائزة نوبل العالمية فى الاقتصاد فى العام الماضى، كما عمل مستشاراً اقتصادياً للإدارة الأمريكية، وعمل فى البنك الدولى أحد المنظمات الدولية الرئيسية الثلاث المسئولة عن إدارة العولمة، ومع صندوق النقد الدولى، ومنظمة التجارة العالمية، ومن ثم فإن الكاتب يكشف العديد من الحقائق عما كان يدور فى هذه المنظمات الدولية فى تعاملاتها مع الدول النامية. والكتاب لم يقف عند حد الكشف عن إخفاقات العولمة وتحليل أسبابها بل يتعدى ذلك إلى تقديم رؤية وتصور علمى عملى متكامل لكيفية إعادة توجيه العولمة وإصلاحها حتى تؤتى ثمارها الطيبة للعالم أجمع.

يقع الكتاب فى تسعة فصول وتمهيد. ويتميز بتسلسل أفكاره- وإن كان يعيبه فى بعض الأحيان تداخلها- حيث يبدأ بالحديث عن العهود التى قطعتها المنظمات الدولية الرئيسية التى تدير العولمة (الصندوق والبنوك الدولية ومنظمة التجارة العالمية) على نفسها لتحقيق الاستقرار الاقتصادى الدولى والتنمية والرخاء للعالم. وتمثل هذه العهود الأهداف الرئيسية التى تم من أجلها إنشاء هذه المؤسسات، كما تمثل ما تعهدت به هذه المؤسسات فى وقت لاحق من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

تعهدات لتوسيع حدود أدوار العولمة الموضوعة لها فى الأصل. ويذكر الكاتب أن هذه المؤسسات فشلت فى الوفاء بهذه التعهدات جميعها، وأن الأزمة الآسيوية التى تفاقمت عام ١٩٩٧ وما تبعها من أزمة الاقتصاد الروسى عام ١٩٩٨ (بعد ٦ سنوات من البدء فى عملية تحول نحو اقتصاديات السوق بدعم من هذه المؤسسات)، ثم إن تباطؤ الاقتصاد العالمى وازدياد الأزمات والمشاكل الاقتصادية يؤكد على إخفاق هذه المؤسسات الدولية.

ثم انتقل الكاتب إلى الحديث عن ضرورة عدم فرض استراتيجيات معينة من قبل صندوق النقد الدولى على الدول التى تقوم بعملية إصلاح لاقتصادها والانتقال به نحو نظام السوق حيث أن لكل دولة ظروفها وأولوياتها ، كما أنه من الضرورى عند الانتقال نحو نظام السوق أن يتم ذلك بشكل متدرج ومتتابع، وأيضا هناك عوامل اجتماعية وسياسية ينبغى على صندوق النقد أن يضعها فى الاعتبار عند مطالبة الدول التى يدعمها بتطبيق سياساته. ويعلل الكاتب ذلك مستشهداً بالأزمة الآسيوية، وبأن الدول التى نفذت سياسات الصندوق تماماً تصاعدت فيها الأزمة مثل أندونيسيا التى لم تشهد تحسناً إلا بعد فترة أطول ومعدلات أقل مما حدث للدول التى لم تلتزم بتطبيق هذه السياسات مثل ماليزيا.

ثم يؤكد الكاتب هذه الحقيقة بالواقع الذى شهدته روسيا منذ الشروع فى التحول نحو الأخذ بنظام السوق حيث تراجع الإنتاج فيها وزادت معدلات البطالة والفقر عما كان عليه حالها قبل انهيار الشيوعية، ويوضح الكاتب أن أسباب حدوث ذلك هو سلوك المسئولين الفاسدين فى روسيا الذين طبقوا سياسات الصندوق حرفياً دون مراعاة الأبعاد المختلفة، هؤلاء المسئولون الذين نهبوا العديد من الأموال وطبقوا أساليب ديكتاتورية فى التحول نحو الأخذ بنظام السوق، ولقد حظوا بدعم الغرب بسبب التخوف من الارتداد إلى الشيوعية.

ثم ينتقل الكاتب إلى الحديث عن عدم عدالة الدول المتقدمة فى تطبيق قوانين التجارة مثل الولايات المتحدة عن طريق فرض العديد من رسوم الإغراق على وارداتها من الألومنيوم واليورانيوم الروسى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مما يشكل – واقعياً – فرض حماية لصالح المنتجات المحلية الأمريكية والقضاء على قواعد المنافسة التى تعد أحد العناصر الأساسية لاقتصاديات السوق.

ثم يتطرق الكاتب إلى الحديث عن السبيل الأفضل نحو الأخذ بنظام السوق حيث يستشهد بالنموذج الصينى الذى يعد رائداً فى هذا المضمار، والذى يقوم بالانتقال نحو نظام السوق بهدوء وتدرج دون أن يحدث أية آثار جانبية، بل يشهد الاقتصاد الصينى استقراراً ونمواً متزايداً.

ثم يتحدث الكاتب عن الأجندة البديلة التى يطرحها صندوق النقد الدولى لمعالجة أخطائه التى أفضت إلى الإخفاقات الواضحة.

وفى النهاية يتحدث عن رؤية متكاملة للطريق المستقبلى للعولمة وللمؤسسات الدولية القائمة على إداراتها ويقترح العديد من الإصلاحات التى من الضرورى القيام بها لتلافى حدوث اخفاقات فى المستقبل. وتستند هذه الرؤية إلى تحليلات اقتصادية دقيقة للدول التى أخفقت وللدول التى نجحت للخروج بالعبر والدروس لإعادة توجيه مسار العولمة بما يحقق الخير للبشرية جمعاء.

وأخيراً، فإن هذا الكتاب يعد تحليلاً اقتصادياً رائعاً من جانب خبير وعالم اقتصادى كبير مما يجعل ما كشفه من حقائق عن العولمة والمؤسسات الدولية التى تشرف عليها وما يكتنفها من سلبيات شهادة حقيقية توثيقية من خبير شارك فى الأحداث لينطبق عليه القول:" وشهد شاهد من أهلها".

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

العرض التفصيلى

عندما تُساء المنظمات الاقتصادية بمجهودها

لقد شكلت الاحتجاجات ــ التى وقعت أثناء اجتماع منظمة التجارة العالمية فى سياتل بالولايات المتحدة عام ١٩٩٩ ــ صدمة، ومنذ ذلك الحين وهذا الاتجاه يتنامى بقوة، والغضب الشديد ينتشر، فلقد أصبحت مشاهد الصراع والاضطراب بالفعل أمراً مألوف الحدوث أثناء الاجتماعات الهامة لصندوق النقد والبنك الدوليين ومنظمة التجارة العالمية. وكان وفاة أحد المحتجين فى جنوة عام ٢٠٠١ مجرد البداية لما قد يقع من إصابات بشرية أثناء الحرب ضد العولمة.

إن المظاهرات والاحتجاجات ضد سياسات وأداء مؤسسات العولمة ليست أمراً جديداً، ذلك أنه لعقود من الزمن والناس فى الدول النامية تتظاهر عندما يفرض على دولهم تطبيق برامج تقشف، اتضح أنها أكثر من قاسية، غير أن احتجاجاتهم لم تجد آذاناً صاغية لها فى الغرب. أما الجديد الآن فهو أن موجة الاحتجاجات الحالية تحدث فى الدول المتقدمة، حتى أن سياسيين محافظين مثل الرئيس الفرنسى "جاك شيراك" أعرب عن قلقه من أن العولمة لا تحسن مستوى معيشة من هم فى أمس الحاجة لجنى فوائدها الموعودة.

لماذا أصبحت العولمة تلك القوة التى قدمت الكثير جداً من المنافع محل خلاف وجدل؟

لقد فتحت العولمة الطريق أمام التجارة الدولية التى ساعدت العديد من الدول فى النمو بسرعة هائلة جداً تفوق أية طريقة أخرى كان يمكن أن تسلكها هذه الدول.. فالتجارة الدولية تسهم فى التنمية الاقتصادية عندما تؤدى صادرات الدولة إلى إحداث نمو اقتصادى لها. فالنمو الذى أساسه التصدير كان وسيلة السياسة الصناعية التى أسهمت فى إثراء الكثيرين فى آسيا وجعلت الملايين من الأفراد فيها فى أحسن حال.

وبسبب العولمة فإن العديد من الأفراد فى أنحاء العالم يعيشون الآن لمعدلات عمرية أعلى مما سبق وفى ظل مستويات معيشية أفضل بكثير، كما قللت العولمة من الإحساس بالعزلة فى العديد من الدول

www.ethraadl.com

النامية ووفرت للكثير من الأفراد الاتصال الجيد بالمعرفة بشكل يفوق إمكانية الأغنياء فى أى دولة منذ قرن مضى. والاحتجاجات التى تقع ضد العولمة نفسها هى نتاج لهذه الاتصالات التى وفرتها العولمة. فالاتصالات بين النشاط فى مختلف أنحاء العالم وبخاصة الاتصالات عبر الإنترنت قد أحدثت ضغطاً على معاهدة الألغام الدولية على الرغم من معارضة العديد من الدول القوية لذلك. وبشكل مشابه فإن الضغط العام الذى تم تنظيمه بشكل جيد قد أرغم المجتمع الدولى على إسقاط ديون بعض الدول الأكثر فقراً فى العالم، وحتى عندما يكون هناك جوانب سلبية للعولمة فإنها غالبا ما تكون مزايا. من جهة أخرى فعلى الرغم من الأضرار التى قد تلحق بمنتجى الألبان فى الولايات المتحدة عندما فُتح باب الاستيراد فيها لألبان جامايكا فإن الأطفال الفقراء أمكنهم الحصول على اللبن بأسعار أقل ثمناً، وأيضاً فإن الشركات الأجنبية قد تضر المشروعات الوطنية التى تتمتع بحماية الدولة، ولكن هذه الشركات الأجنبية يمكنها أيضاً أن تؤدى إلى ظهور وسائل تكنولوجية جديدة والدخول إلى أسواق جديدة وإقامة صناعات جديدة، ومسيرة العولمة تقودها شركات دولية لا تنقل فقط رؤوس الأموال والسلع عبر حدود الدول بل أيضاً التكنولوجيا. وقد أسهمت العولمة أيضاً فى إعادة تركيز الانتباه إلى مؤسسات دولية أنشئت منذ زمن طويل وهى الأمم المتحدة التى تسعى إلى حفظ السلام العالمى ومنظمة العمل الدولية التى أنشئت فى الأصل عام ١٩١٩ والتى يتركز نشاطها عبر أنحاء العالم حول شعار "عمل محترم"، وأيضاً هناك منظمة الصحة العالمية والتى يتركز اهتمامها حول تحسين الظروف الصحية فى الدول النامية.

ويلقى العديد من جوانب هذه العولمة ترحيباً فى كل مكان حيث لا يوجد أحد يريد أن يرى أطفاله يموتون فى وقت يكون فيه المعرفة والدواء أموراً متاحة فى أماكن أخرى بالعالم، غير أن الجوانب الاقتصادية للعولمة هى التى أصبحت محل خلاف حيث أن المؤسسات الدولية هى التى وضعت القواعد الاقتصادية والتى طرحت أموراً مثل حرية أسواق رأس المال مما يعنى **إلغاء**

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

النامية ووفرت للكثير من الأفراد الاتصال الجيد بالمعرفة بشكل يفوق إمكانية الأغنياء فى أى دولة منذ قرن مضى. والاحتجاجات التى تقع ضد العولمة نفسها هى نتاج لهذه الاتصالات التى وفرتها العولمة. فالاتصالات بين النشاط فى مختلف أنحاء العالم وبخاصة الاتصالات عبر الإنترنت قد أحدثت ضغطاً على معاهدة الألغام الدولية على الرغم من معارضة العديد من الدول القوية لذلك. وبشكل مشابه فإن الضغط العام الذى تم تنظيمه بشكل جيد قد أرغم المجتمع الدولى على إسقاط ديون بعض الدول الأكثر فقراً فى العالم، وحتى عندما يكون هناك جوانب سلبية للعولمة فإنها غالبا ما تكون مزايا. من جهة أخرى فعلى الرغم من الأضرار التى قد تلحق بمنتجى الألبان فى الولايات المتحدة عندما فُتح باب الاستيراد فيها لألبان جامايكا فإن الأطفال الفقراء أمكنهم الحصول على اللبن بأسعار أقل ثمناً، وأيضاً فإن الشركات الأجنبية قد تضر المشروعات الوطنية التى تتمتع بحماية الدولة، ولكن هذه الشركات الأجنبية يمكنها أيضاً أن تؤدى إلى ظهور وسائل تكنولوجية جديدة والدخول إلى أسواق جديدة وإقامة صناعات جديدة، ومسيرة العولمة تقودها شركات دولية لا تنقل فقط رؤوس الأموال والسلع عبر حدود الدول بل أيضاً التكنولوجيا. وقد أسهمت العولمة أيضاً فى إعادة تركيز الانتباه إلى مؤسسات دولية أنشئت منذ زمن طويل وهى الأمم المتحدة التى تسعى إلى حفظ السلام العالمى ومنظمة العمل الدولية التى أنشئت فى الأصل عام ١٩١٩ والتى يتركز نشاطها عبر أنحاء العالم حول شعار "عمل محترم"، وأيضاً هناك منظمة الصحة العالمية والتى يتركز اهتمامها حول تحسين الظروف الصحية فى الدول النامية.

ويلقى العديد من جوانب هذه العولمة ترحيباً فى كل مكان حيث لا يوجد أحد يريد أن يرى أطفاله يموتون فى وقت يكون فيه المعرفة والدواء أموراً متاحة فى أماكن أخرى بالعالم، غير أن الجوانب الاقتصادية للعولمة هى التى أصبحت محل خلاف حيث أن المؤسسات الدولية هى التى وضعت القواعد الاقتصادية والتى طرحت أموراً مثل حرية أسواق رأس المال مما يعنى **إلغاء**

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

القوانين والنظم فى العديد من الدول النامية، تلك القوانين التى وضعت من أجل ضبط تدفقات الأموال السريعة إلى الداخل من خارج الدولة.

ولإدراك الخطأ الذى حدث، فإنه من المهم أن تنظر إلى المؤسسات الثلاث الرئيسية التى تحكم العولمة وهى: صندوق النقد الدولى والبنك الدولى ومنظمة التجارة العالمية. وهناك أيضاً مجموعة من المؤسسات الأخرى التى تلعب دوراً فى النظام الاقتصادى الدولى، وهى العديد من البنوك الإقليمية وعدداً كبيراً من منظمات الأمم المتحدة كبرنامج الأمم المتحدة للتنمية أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية. وهذه المنظمات غالباً ما يكون لها رؤى مختلفة بشكل ملحوظ عن رؤى صندوق النقد والبنك الدوليين. فعلى سبيل المثال، منظمة العمل الدولية أعربت عن قلقها من أن صندوق النقد الدولى يعطى القليل جداً من الاهتمام بحقوق العمال.

ولكن الكاتب يذكر أنه سيركز فى هذا الكتاب- بشكل كبير- على صندوق النقد والبنك الدوليين باعتبار أنهما كانا فى مركز وقلب القضايا والأحداث الاقتصادية الكبرى عبر العقدين الماضيين. هذا وقد تأسس كل من صندوق النقد والبنك الدوليين أثناء الحرب العالمية الثانية كنتيجة للمؤتمر المالى والنقدى للأمم المتحدة فى مدينة "بريتون وودز" بالولايات المتحدة عام ١٩٤٤ كجزء من الجهود المركزة لتمويل إعادة بناء أوروبا عقب الدمار الذى لحق بها فى هذه الحرب ولإنقاذ العالم من احتمالات تعرضه لكساد فى المستقبل.

والاسم الدقيق للبنك الدولى هو البنك الدولى للتعمير والتنمية مما يعكس مهمته الأصلية. أما المهمة الأكثر صعوبة والخاصة بالحفاظ على استقرار الاقتصاد العالمى فقد أوكلت إلى صندوق النقد الدولى، ذلك أنه كان يسيطر على فكر المجتمعين فى بريتون وودز الكساد العالمى فى الثلاثينات ولذلك كان صندوق النقد الدولى مسئولاً عن منع حدوث كساد اقتصادى عالمى مرة أخرى. وعبر السنين بعد إنشاء الصندوق، فإنه قد شهد تغيراً ملحوظاً، فالصندوق الذى تم تأسيسه على اعتقاد بأن نظام السوق غالباً ما يعمل بشكل سيء أصبح الآن مؤيداً لمبدأ

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

سيادة نظام السوق. والصندوق الذى أنشىء على أساس أن هناك حاجة لضغط دولى على الدول لتطبق سياسات اقتصادية أكثر توسعاً مثل زيادة الإنفاق وتخفيض الضرائب والحد من معدلات الفائدة من أجل تنشيط الاقتصاد، أصبح هذا الصندوق اليوم يقوم بتقديم الأموال للدول فى حالة واحدة، إذا كانت سياستها تقوم على تخفيض العجز وزيادة الضرائب ومعدلات الفائدة وهى السياسات التى تؤدى إلى انكماش الاقتصاد. ولقد شهدت هذه المؤسسات الدولية أكبر **تغيير** لها فى الثمانينات عندما دعا كل من رونالد ريجان(الرئيس الأمريكى حينذاك) ومارجريت تاتشر(رئيسة وزراء بريطانيا فى ذاك الوقت) إلى انتهاج أيديولوجية حرية السوق فى كل من الولايات المتحدة وبريطانيا.

وحينذاك أصبح كل من صندوق النقد والبنك الدولى مؤسسة تحمل رسالة جديدة من خلال هذه الأفكار التى فرضت على الدول الفقيرة التى غالباً ما تكون فى أمس الحاجة إلى قروض ومنح. ولقد كانت وزارات مالية هذه الدول على **استعداد** للتغيير عند الضرورة للحصول على الأموال والمساعدات وذلك على الرغم من الشكوك التى انتابت غالبية مسئولى حكومات هذه الدول وشعوبها نحو القيام بذلك. وعلى الرغم من أن كل من هاتين المؤسستين كانت لها مهامها الخاصة إلا أنها فى هذا الوقت أصبحت مهامهما متداخلتين. ذلك أنه فى الثمانينات تجاوز البنك الدولى عمليات إقراض مشروعات مثل الطرق والسدود إلى تقديم دعم كبير فى صورة قروض للإصلاح الهيكلى. ولكن ذلك كان يتم بموافقة صندوق النقد الدولى الذى كان يفرض شروطه على الدول المقترضة. ولقد كان من المفترض أن يركز صندوق النقد الدولى على معالجة الأزمات، غير أن الدول النامية كانت دائماً فى مسيس الحاجة إلى الأموال مما جعله يشكل جزءاً هاماً فى حياة معظم الدول النامية.

ولقد توسعت نشاطات صندوق النقد الدولى عقب انهيار سور برلين حيث قاد عملية التحول إلى اقتصاد السوق فى الاتحاد السوفيتى السابق والدول الشيوعية فى أوروبا. ولكن إرادة مجموعة الدول

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الصناعية السبع الكبرى هى التى كانت تحرك عمل صندوق النقد والبنك الدوليين .

وبعد نصف قرن من العمل فقد بات من الواضح أن صندوق النقد الدولى قد أخفق فى مهمته حيث لم يقم بما كان يفترض القيام به من توفير الأموال للدول التى تمر بركود اقتصادى عالمى لكى تتمكن من استعادة نشاطها . وبذلك فشل صندوق النقد فى مهمته الأصلية فى توفير الاستقرار الاقتصادى العالمى ، كما أنه لم ينجح حتى فى القيام بالمهام الجديدة التى تعهد بها مثل قيادة عملية التحول فى الدول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق .

وكانت اتفاقية " بريتون وودز " قد دعت إلى إقامة منظمة اقتصادية ثالثة لتحكم العلاقات التجارية العالمية مثلما يتولى صندوق النقد العلاقات المالية الدولية . وعلى الرغم من أن اتفاقية الجات (الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات الجمركية) قد نجحت فى تخفيض التعريفة الجمركية بين الدول بشكل كبير ، إلا أنه كان من الصعب التوصل إلى اتفاق نهائى ولا حتى عام ١٩٩٥ ، بعد مرور نصف قرن على نهاية الحرب العالمية الثانية وثلثى قرن على الكساد العالمى الكبير (فى أوائل الثلاثينات) ذلك أنه على الرغم من ظهور منظمة التجارة العالمية غير أن عملها كان مختلفاً عن عمل صندوق النقد والبنك الدوليين بشكل ملحوظ، فهى لا تضع قواعد ولكنها توفر منتدى تتم فيه المفاوضات التجارية وتضمن أن الاتفاقيات الناجمة عنها يتم الالتزام بها .

ومن الصعب على مؤسسة منخفضة الحجم مثل صندوق النقد الدولى أن تعرف الكثير عن اقتصاد أية دولة فى العالم . وهنا يذكر الكاتب أن البعض من أفضل الخبراء الاقتصاديين فى الصندوق قد أوكل لهم العمل بشأن الولايات المتحدة عندما كان الكاتب يتولى رئاسة مجلس المستشارين الاقتصاديين ، وأنه شعر بأن محدودية فهم هؤلاء الخبراء بالاقتصاد الأمريكى قد أدى إلى إصدارهم توصيات خاطئة بشأن الولايات المتحدة ومن حسن الحظ أن البنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى لم يلتفت إلى هذه التوصيات، ولكن دولاً أخرى لا يمكنها فعل ذلك بهذه السهولة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ولكن الشروط التى يفرضها كل من الصندوق والبنك الدوليين أمر مختلف لدرجة أنه فى بعض الحالات تضعف من احتمال سداد القروض .

فقد تضعف هذه الشروط الاقتصاد فى الأجل القصير بما يؤدى إلى المخاطرة بزيادة الانكماش، وبالتالى تزيد من صعوبة قدرة الدولة على سداد قروض الصندوق ذات الأجل القصير. ويذكر الكاتب أنه فى الوقت الذى كان يعمل فيه بالبنك الدولى كان هناك إجماع داخل البنك على أنه لا يمكن فرض سياسات وبرامج على البنوك، بل إنه لكى تنجح هذه الدول فإنه يتعين أن تنبع من داخل هذه الدول لأن السياسات والاستراتيجيات يجب أن تكون متفقة مع الموقف الاقتصادى للدول ، وذلك يستلزم تحولا فى سياسة البنك بحيث يسمح للدول بالاختيار بين البرامج والسياسات .

وعلى العموم فإن هذه المؤسسات الدولية لا تخضع للمساءلة المباشرة والتى نتوقع أن تكون للمؤسسات العامة فى الديمقراطيات الحديثة . ولكن الوقت قد حان لتقييم أراء هذه المؤسسات .

حرية الدولة فى اختيار الاستراتيجية المناسبة لها :

عانت حكومات أمريكا اللاتينية فى الثمانينات من عجز كبير فى ميزانياتها، ولقد كانت الخسائر التى حققتها المشروعات الحكومية سبباً فى هذا العجز، وستكون معظم الحكومات فى وضع أفضل فى ظل حكومات تركز على تقديم الخدمات العامة الأساسية بدلاً من إدارة مشروعات ستحقق عائدات أفضل فى ظل إدارة القطاع الخاص لها ، لذلك فإن الخصخصة غالباً ما تكون عملية صائبة .

وعند تحرير التجارة بما يعنيه من تخفيض التعريفات وإلغاء الإجراءات الحمائية الأخرى بشكل صحيح وبمعدل مناسب فعندئذ سيتم توفير وظائف جديدة، وإلغاء الوظائف غير الفعالة، وبذلك يمكن أن تحقق مكاسب هامة .

وغالبا ما تبذل الحكومات فى الدول النامية والمتقدمة طاقات كبيرة جداً للقيام بأشياء لا يتعين أن تقوم بها. والمشكلة لا تتمثل بشكل كبير فى ذلك، ولكن الحكومات قد لا تمارس الأنشطة التى من

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المناسب القيام بها. ذلك لأن مشروعات القطاع الخاص المتنافسة يمكنها القيام بأنشطة مثل صناعات الحديد بشكل أكثر كفاءة من الحكومة. وهذا هو المبرر لخصخصة الصناعات والشركات التى تديرها الدولة . ولكن هناك بعض الشروط الهامة التى يتعين الوفاء بها قبل تطبيق الخصخصة حتى تسهم فى تحقيق نمو للاقتصاد وإحداث التغيير المنشود . ولكن للأسف فإن الصندوق والبنك تعاملا مع القضايا المتعلقة بهذا الموضوع من منظور أيديولوجى ضيق وهو ضرورة تطبيق الخصخصة بسرعة ، والنتيجة هى أن الخصخصة غالباً لا تؤتى ثمارها. وتؤدى المشاكل الناجمة عن هذا الفشل إلى خلق جو من الكراهية لفكرة الخصخصة ذاتها .

وفى الوقت الذى يفترض فيه الصندوق ببساطة أن الأسواق تنمو بسرعة لتلبى الاحتياطات المختلفة ، فإن الحكومات تكون قد دخلت فى ممارسة الأنشطة الاقتصادية بسبب فشل الأسواق فى توفير الاحتياجات الأساسية . والأمثلة موجودة حولنا ، فلقد قامت العديد من الدول الأوروبية بوضع نظمها للأمن الاجتماعى والتأمين ضد العجز والبطالة لأن شركات القطاع الخاص لم تقدم تأميناً لعامليها ضد المخاطر التى يمكن أن تودى بحياتهم .

ولذلك من المهم أن تكون الخصخصة جزءاً من برنامج شامل يقتضى استحداث وظائف وذلك بالتلازم مع إلغاء الوظائف غير الضرورية والتى تعد أمراً حتمياً لتطبيق الخصخصة . لذلك يجب تطبيق سياسات على المستوى الكلى للاقتصاد تتضمن أسعار فائدة منخفضة بما يسهم فى استحداث وظائف، ذلك لأن البطالة - بالتأكيد- لن تسهم فى زيادة الرفاهية المنشودة للعمالة، كما أن التوقيت والتتابع فى تطبيق هذه السياسات والبرامج أمر رئيسى لنجاحها .

ولم يتمكن دعاة الخصخصة من أن يدركوا أنه بدون وجود هياكل قانونية مناسبة ومؤسسات السوق فإن الملاك الجدد لمشروعات الدولة من رجال الأعمال قد يعملون على تفكيك أصول الدولة بدلاً من استخدامها كأساس لتوسيع الصناعات. والنتيجة- كما حدث فى روسيا ودول أخرى-

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

فإن الخصخصة أخفقت فى أن تكون قوة فعالة لتحقيق النمو كما كان متوقعاً، بل إنه - فى الواقع - وفى بعض الأحيان فإن الخصخصة يصاحبها تدهور وتصبح عاملاً قوياً فى تقويض الثقة فى مؤسسات الديمقراطية ونظام السوق.

أما تحرير الأسواق بما يعنى إلغاء أشكال التدخل الحكومى فى الأسواق المالية والقضاء على حواجز التجارة فله العديد من الأبعاد ، أحدها تحرير التجارة الذى من المفترض زيادة فى دخل الدولة وذلك بإلزام موارد الدولة أن تنتقل من استخدامات تكون فيها أقل إنتاجية إلى أخرى أكثر إنتاجية نتيجة الميزة النسبية على حد قول علماء الاقتصاد . ولكن تحويل الموارد من استخدامات أقل إنتاجية إلى استخدامات عديمة الإنتاجية لن يسهم فى تحقيق ثروات الدولة، وهذا ما يحدث غالباً فى ظل برامج صندوق النقد ، ذلك أنه تفقد العديد من الوظائف بشكل سهل . ويكون هذا غالباً النتيجة الأولية لتحرير التجارة ، حيث يتم إغلاق المؤسسات الصناعية الضعيفة تحت ضغط المنافسة الدولية . ولقد جعل صندوق النقد أحوال العديد من الدول أسوأ بسبب برامجه التقشفية التى غالبا ما تقتضى رفع أسعار الفائدة والتى فى بعض الأحيان تتجاوز ٢٠%، بل ٥٠%، وأحيانا قد تصل إلى ١٠٠% ، وبذلك يصبح إقامة مشاريع جديدة واستحداث وظائف أمراً مستحيلاً .

غير أن دول شرق آسيا هى أكثر الدول النامية نجاحاً فى هذا المضمار حيث فتحت أبوابها للعالم الخارجى ولكن بشكل بطىء ومتدرج ، مما جعل هذه الدول تستفيد من العولمة فى زيادة صادراتها وفى زيادة معدلات النمو بشكل سريع .

ويلاحظ أن الدول الغربية قد قامت بتحرير تجارتها بالنسبة للمنتجات التى تصدرها ، فى الوقت الذى استمرت فيه فى ظل حرية المنافسة، وهذا هو أحد أسباب معارضة إقامة جولة من المفاوضات كان من المفترض أن تبدأ فى سياتل ، ذلك أن الجولات السابقة من المفاوضات قد وفرت حماية للدول الصناعية المتقدمة حيث خفضت من الحواجز على السلع الصناعية فى الوقت الذى أبقى فيه مفاوضو الدول المتقدمة على دعم دولهم للسلع الزراعية،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وعلى إغلاق أسواقهم أمام هذه السلع والمنسوجات . وهى التى تتمتع فيها الدول النامية بميزة تنافسية.

وفى آخر جولات مفاوضات التجارة العالمية (جولة أورجواى) تم الاتفاق على فتح الأسواق بشكل أساسى أمام صادرات الخدمات للدول المتقدمة من الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات وليس أمام الخدمات البحرية والخاصة بالبناء، والتى قد تكون الدول النامية قادرة على أن تحقق فيها مكسباً.

ولقد أظهر أحد تقديرات البنك الدولى أن دول جنوب الصحراء فى أفريقيا - التى تعد أفقر منطقة فى العالم - قد شهدت انخفاضاً فى دخلها القومى بنسبة ٢% نتيجة لاتفاقيات التجارة الخاصة بهذه الجولة. بينما يصر صندوق النقد على التعجيل بإتمام عمليات تحرير اقتصاد الدول النامية كشرط لتقديم المساعدات لها ، وتشعر هذه الدول التى تواجه أزمات بأنه لا خيار أمامها سوى قبول طلبات الصندوق .

وقد تزداد الأمور سوءاً عندما تتصرف الولايات المتحدة بشكل فردى بدلاً من التحرك تحت غطاء صندوق النقد ، حيث يقوم الممثل التجارى الأمريكى - مدفوعا فى أغلب الأحيان بالمصالح الأمريكية الخاصة - بتوجيه اتهامات ضد دول أخرى يعقبها فرض عقوبات ضد الدول التى تراها مخالفة، وهكذا تنصب الولايات المتحدة نفسها مدعياً وقاضياً ومحلفاً. ولكن عندما تقوم الولايات بالتصرف على هذا النحو ضد الدول الصناعية الأخرى مثل الدول الأوروبية واليابان فإن لديهم القوة للدفاع عن أنفسهم على عكس الدول النامية حتى الكبيرة منها مثل الهند والصين . وهذه عملية غير عادلة كما أنها فى حد ذاتها تقلل الثقة فى وجود نظام تجارى عادل .

ولم تكن المطالبة الأمريكية لتحرير الأسواق المالية فى الصين تشرط لقبولها فى منظمة التجارة العالمية بهدف المساهمة فى ضمان استقرار الاقتصاد العالمى بل كانت لخدمة المصالح الخاصة لرجال المال فى الولايات المتحدة .

ومن جانبه يدفع صندوق النقد بضرورة تحرير أسواق المال استناداً إلى أن الأسواق المتحررة ستكون أكثر كفاءة وستسمح بنمو

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أسرع . كما طرح بعض الحجج المشكوك فيها والتى هى محل خلاف مثل أنه بدون تحرير الأسواق فإن الدولة لن تتمكن من جذب رؤوس الأموال الأجنبية وخاصة الاستثمارات المباشرة . ولكن الصين التى تعتبر أكبر دولة فى الحصول على الاستثمارات الأجنبية لم تتبع أى من هذه الآليات الغربية .

وتعد الاستثمارات الخارجية فى الدول جزءاً رئيسياً من العولمة ، ومن المفترض أن الخصخصة وتحرير الأسواق يؤديان إلى ايجاد مناخ جاذب للاستثمار الخارجى . وهذا الاستثمار يسهم فى تحقيق النمو الاقتصادى للدول حيث أن المشروعات الأجنبية فى هذه الدول تحضر معها الخبرة الفنية ، وتوفر وظائف جديدة ، كما أن الشركات الأجنبية تدخل إلى مصادر التمويل، وهذا أمر هام بصفة خاصة فى الدول النامية حيث توجد المؤسسات المالية فيها. وهكذا تلعب الاستثمارات الأجنبية المباشرة دوراً هاماً فى العديد من تجارب التنمية الناجحة وليست التجارب كلها . غير أنه توجد آثار جانبية لهذه الاستثمارات لأن الشركات الأجنبية عندما تدخل أحد الأنشطة الاقتصادية فى دولة ما فإنها غالباً ما تقضى على المنافسين المحليين، وعلى آمال الشركات الصغيرة فى تطوير الصناعة المحلية الناشئة . كما أن الاستثمارات الأجنبية غالباً ما تزدهر بسبب الامتيازات الخاصة التى تحصل عليها من حكومات الدول التى تستثمر فيها . وكذلك فهناك جوانب أكثر سوءاً هى أنه غالباً ما يتم الحصول على هذه الامتيازات من خلال عمليات فساد يتم فيها رشوة مسئولى الحكومة .

إن الاستثمارات الأجنبية فى الدول النامية فى أنشطة مثل التعدين لا تسهم إلا بالقليل فى عملية التحول نحو التنمية ، وهذا النوع من الاستثمارات يمكن أن يسهم فى إيجاد اقتصاد مزدوج فى الدولة حيث توجد فيه جيوب من الثروات ، ولكن هذا الاقتصاد المزدوج لا يعد اقتصاداً متطوراً فى واقع الأمر ،لان تدفق الموارد فى هذه الحالة يمكن أن يعوق - فعلياً - عملية التحول فى بعض الأحيان وذلك من خلال آلية تعرف "بالمرض الهولندى"، حيث يؤدى تدفق

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

رؤوس الأموال إلى ارتفاع قيمة العملة المحلية للدولة ، مما يؤدى إلى انخفاض ثمن وارداتها وارتفاع ثمن الصادرات . ولقد جاء اسم هذا المرض من خبرة هولندا عقب اكتشاف الغاز فى بحر الشمال.

لقد كان من بين أخطاء صندوق النقد التى حظيت بالاهتمام تلك الأخطاء الخاصة بالتتابع والتدرج فى برامجه والإخفاق فى أن يكون حساساً للإطار الاجتماعى، ولقد أرغم الصندوق الدول على تحرير اقتصادها قبل إقامة شبكات للأمن الاجتماعى، وقبل أن يكون هناك إطار تنظيمى واف، وقبل أن تتمكن هذه الدول من الاستعداد للآثار الجانبية للتغييرات المفاجئة فى نظم أسواقها، كما ألزم الصندوق الدول بانتهاج سياسات تؤدى إلى فقدان العديد لوظائفهم، وذلك قبل أن يتم استحداث وظائف أخرى، وأجبر الدول النامية على تطبيق الخصخصة قبل أن توجد أطر كافية للتنظيم وللمنافسة.

ونقر بأنه يوجد اليوم عقد اجتماعى يربط بين المواطنين بعضهم ببعض وبينهم وبين الحكومة. وعندما تقوم الحكومة بإلغاء هذا العقد فإن المواطنين لن يحترموا عقودهم بينهم وبين بعضهم البعض وبينهم وبين الحكومة. والحفاظ على هذا العقد الاجتماعى أمر هام فى ظل الثورات الاجتماعية التى عادة ما تصاحب عمليات الانتقال نحو التنمية. ولكن غالباً لا تعطى تقديرات صندوق النقد مجالاً لهذه الموضوعات الهامة التى تدعو للقلق.

ويقتضى العقد الاجتماعى فى جزء منه "العدالة"، بمعنى أن الفقير يشترك فى الحصول على المكاسب التى يحققها المجتمع، وأن يشترك الغنى فى تحمل المعاناة التى يقاسيها المجتمع وقت الأزمات. ليس من المهم- فقط - أن ننتبه إلى ما وضعه الصندوق على اجندته فحسب، بل يجب التفكير أيضاً فى ما لم يضعه على تلك الأجندة. فبينما كان التثبيت الهيكلى للاقتصاد واضحا فى الأجندة، فلم تتعرض الأجندة من قريب أو بعيد لتوفير فرص عمل جديدة. كما أن فرض الضرائب وآثارها الجانبية كان على الأجندة، ولكن إصلاح الأراضى لم يكن موجوداً بها، وكانت هناك أموال تتدفق من البنوك ولكن ليست لتحسين التعليم والخدمات الصحية وليست موجهة للعمال

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الذيـن فقـدوا وظـائفهم بسـبب سـوء إدارة الصندوق لاقتصاديات بلدانهم.

ويا حبذا لو تفهم الصندوق للمخاطر التى يتعرض لها الفقراء من جراء استراتيجياته. ولقـد اسـتهانت سياسـة الخصخصـة أيضـاً بالتبعات السياسية والاجتماعية طويلة الأمد لسياساته، الأمر الذى قضـى علـى الطبقة الوسـطى ليجعل هناك فئة قليلة ثرية فى القمة. وفى نفس الوقت فإن الصندوق بالغ فى تقديراته بالنسبة للمكاسب التى ستأتى من وراء سياساته التى ترتكز بشكل أساسى على تفعيل نظام السوق.

هذا ويؤدى اختفاء الطبقة الوسطى إلى تراجع التأييد للإصلاحات الهامة التى يسعى إلى تحقيقها صندوق النقد.

أزمة دول شرق آسيا

عندما انهارت عملة تايلاند فى ٢ يوليو عام ١٩٩٧ لم يكن أحد يدرك أن هذه هى البداية، لأكبر أزمة اقتصادية منذ الكساد الكبير الذى أصاب الاقتصاد العالمى فى أوائل الثلاثينات – تلك الأزمة التى انتقلت من آسيا إلى روسيا وأمريكا اللاتينية والتى هددت بجميع دول العالم. وانتشرت فى ذلك الوقت عمليات المضاربة فى العملات فى ماليزيا وكوريا والفلبين وأندونيسيا. وفى نهاية ذلك العام بدأ انهيار أسعار الصرف الأمر الذى هدد بانهيار العديد من البنوك والبورصات بل واقتصاد هذه الدول. وعلى الرغم من أن الأزمة قد انتهت الآن، إلا أن دولة مثل أندونيسيا ستمتد آثار الأزمة عليها لعدة أعوام.

وللأسف فإن سياسات صندوق النقد التى فرضت فى أثناء هذه الأوقات العصيبة قد زادت من سوء الموقف. وكان الصندوق قد أنشىء لتجنب ومواجهة الأزمات من هذا النوع، لذلك فإن واقع فشله فى تحقيق ذلك بعدة طرق قد أدى إلى إعادة التفكير بشكل كبير فى دوره من جانب العديد من الأفراد فى الولايات المتحدة وخارجها، حيث دعا الكثير من المفكرين إلى مراجعة وتعديل العديد من سياسات الصندوق بل والصندوق نفسه. وفى الواقع فلقد اصبح من الواضح أن سياسات الصندوق لم تسهم فقط فى زيادة الركود الاقتصادى، بل إنها تتحمل جزءاً من المسئولية عن هذا الركود، ذلك أن التحرير المبالغ فيه لأسواق المال من المحتمل أنه

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

كان أهم سبب فى حدوث الأزمة، كما أن سياساته الخاطئة التى تم تطبيقها فى بعض الدول لعبت دوراً فى وقوع هذه الأزمة. واليوم يقر صندوق النقد الدولى ويعترف بالعديد من أخطائه ولكن ليس كلها، ولقد أدرك المسئولون فيه مدى خطورة هذه الأخطاء مثل التحرير السريع، ولكن تغيير الصندوق لرؤيته لمساعدة الدول التى أصابتها الأزمة جاء متأخراً جداً.

ولقد كانت هذه الأزمة بمثابة مفاجأة لمعظم المراقبين، ذلك أنه لوقت قريب- قبل حدوثها- فإن الصندوق توقع تحقيق هذه الدول التى أصابتها الأزمة معدلات نمو كبيرة. وعبر العقود الثلاثة الماضية فإن دول شرق آسيا لم تكتف بأنها حققت معدلات نمو أكبر من بقية دول العالم وأنها قللت معدلات الفقر بشكل أفضل من الدول الأخرى حتى المتقدمة منها، بل إن دول شرق آسيا أيضا كانت أكثر دول العالم استقراراً. ونتيجة لهذا الأداء الرائع الكبير فقد أطلق الجميع عليها معجزة شرق آسيا.

وفى بداية الأمر وبعد انهيار العملة التايلاندية اجتمع قادة الدول الآسيوية ووزراء ماليتها وكانوا يشعرون بالفزع، واعتبروا أن رؤوس الأموال سريعة الانتقال، فهى تدخل وتخرج من الدولة بسرعة فى إطار تحرير أسواق المال وذلك مصدر مشاكلهم. وأدركوا أن اضطرابات كبرى قادمة ستشكل أزمة من شأنها أن تخرب اقتصادياتهم ومجتمعاتهم، ولكنهم خشوا من أن سياسات الصندوق ستحول بينهم وبين القيام بما يعتقدون أنه قد يجنبهم الأزمة.

كما أنهم أدركوا ما يمكن ويتعين القيام به لتجنب الأزمة وتقليل الخسائر، وأدركوا أيضاً أن صندوق النقد سينقذهم إذا ما قاموا بشىء من قبيل ذلك مما سينجم عنه انسحاب رؤوس الأموال الأجنبية من بلدانهم. وفى النهاية كانت ماليزيا الدولة الوحيدة التى كان لديها الشجاعة الكافية لأن تخاطر بإغضاب الصندوق. وعلى الرغم من الهجوم الذى تعرضت له سياسات مهاتير محمد رئيس الوزراء الماليزى الرامية إلى الحفاظ على أسعار فائدة منخفضة ووضع حد للتدفق السريع للأموال خارج بلاده، إلا أن تدهور اقتصاد ماليزيا استمر لفترة زمنية أقصر،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ولقد زعمت وزارة الخزانة الأمريكية أن تحرير الاقتصاد فى حد ذاته لم يكن خطأ، بل إن المشكلة تنحصر فى أن هذا التحرير طبق بطريقة خاطئة.

غير أنه لا يوجد شك كبير فى أن سياسات الصندوق ووزارة الخزانة قد أسهمت فى إيجاد دعم لاحتمال الأزمة من خلال حث الدول على التعجيل بتحرير أسواق المال لديها، بل وفى بعض الحالات يتم الإصرار على ذلك. وعلى كل حال، فإن كل من الصندوق والوزارة قد ارتكب معظم أخطائه من خلال ردود أفعاله الأولى على وقوع الأزمة. حيث يبدو أن الصندوق قد أساء تشخيص المشكلة التى وقعت فى دول شرق آسيا، فلقد تعامل مع أزمات أمريكا اللاتينية على أنها وقعت بسبب إنفاق الحكومة وإسرافها وسياستها النقدية المتراخية والتى أدت إلى حدوث عجز كبير فى موازناتها وارتفاع معدلات التضخم فيها، غير أن دول شرق آسيا مختلفة بشكل كبير عن مثيلاتها فى أمريكا اللاتينية، ذلك أن حكومات شرق آسيا حققت فائضاً فى موازناتها كما تمتعت اقتصادياتها بمعدل تضخم منخفض، ولكن الشركات فى هذه الدولة كانت عليها ديون كثيرة.

واليوم يقر صندوق النقد الدولى بأن السياسة المالية التى أوصى بها كانت قاسية جداً. ففى حالة حدوث كساد فإنه سيكون من الصعوبة البالغة استخدام السياسة المالية للمساهمة فى إنعاش الاقتصاد، ذلك أنه عندما يكون اقتصاد الدولة على مشارف الكساد، فإن عائدات الضرائب تنخفض، وعندما تطالب الحكومة بالحفاظ على توازن ميزانياتها فإن ذلك يستلزم إما تخفيض النفقات أو زيادة الضرائب .. وهو الأمر الذى عارضت الإدارة الأمريكية تطبيقه فى الولايات المتحدة لأن ذلك من شأنه أن يزيد من ركود اقتصادها، ولكن وزارة الخزانة الأمريكية وصندوق النقد أيدا تطبيق مبدأ توازن الميزانية على كوريا الجنوبية وبقية دول شرق آسيا التى عانت من الأزمة.

وباستمرار الصندوق فى تأييده لتطبيق سياسات اقتصادية انكماشية فإنه قد أدى إلى سرعة انتقال وانتشار الكساد من دولة إلى دولة مجاورة لها، ذلك أن تطبيق سياسات انكماشية فى دولة ما لا يسهم فى ركود

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اقتصادها فحسب بل يكون له آثاره الجانبية على الدول المجاورة، حيث أن هذه الدولة التى تطبق سياسات انكماشية ستقلل من وارداتها من الدول المجاورة مما يؤدى إلى ادخال اقتصاديات هذه الدول فى دائرة الركود. وقد لعبت هذه السياسات التى تعرف بإفقار الدول المجاورة دوراً هاماً فى انتشار الكساد الكبير الذى عم اقتصاديات العالم فى أوائل الثلاثينات.

كما أن أخطاء الصندوق تعدت السياسات المالية إلى السياسات النقدية، فقد أرغم الصندوق دول شرق آسيا على رفع أسعار الفائدة لما يمكن اعتباره مستويات فلكية. وفى هذا الوقت يذكر الكاتب اجتماعاته مع الرئيس الأمريكى السابق.. "كلينتون"، حيث وجده محبطاً من جراء اعتزام البنك الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى رفع أسعار الفائدة بمقدار ربع أو نصف فى المائة، فلقد كان كلينتون قلقاً من أن هذا الإجراء من شأنه أن يقضى على الانتعاش الاقتصادى الذى حققه للأمريكيين.

ولقد أقر الصندوق نفسه بأن المشاكل الأساسية فى شرق آسيا- وقتها- قد تركزت فى ضعف المؤسسات المالية، لكنه مع ذلك دفع الدول إلى الأخذ بسياسات رفع أسعار الفائدة، والتى ضاعفت من هذه المشاكل. وكانت العواقب كما تنبأ بها الاقتصاديون، حيث زاد عدد الشركات التى تم الحجز عليها وبالتالى زاد من ضعف البنوك والقطاعات المالية فى هذه الدول، وبالتالى زاد الركود.

وفى دفاعه عن هذه السياسات ذكر صندوق النقد أنها تسهم فى استعادة الثقة فى السوق لدى الدول التى أصابتها الأزمة، غير أن هذه الدول لم تحظ بهذه الثقة. فالأزمة يمكن أن تؤدى إلى ظهور دائرة مفرغة، وذلك عندما تقوم البنوك بالتراجع عن تمويل الشركات وإقراضها.. وبالتالى تقوم هذه الشركات بتخفيض إنتاجها الذى يقود بدوره إلى انخفاض دخولها، وبالتالى نتراجع أرباحها لدرجة أن بعض الشركات قد تضطر إلى إعلان إفلاسها، مما يؤدى إلى تزايد إحجام البنوك عن الإقراض، الأمر الذى يضاعف من انكماش الاقتصاد. وإذا لم تتمكن الشركات من سداد ديونها، فان البنوك قد تنهار أيضاً. وفى ظل ضراوة هذه الأزمة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ركز الصندوق جهوده فى معالجتها على ضرورة إعادة هيكلة المؤسسات المالية بدلاً من أن يقوم بالدور المفترض القيام به.. وهو توفير السيولة المطلوبة. وللأسف فإنه حتى جهوده التى ركزت على إعادة الهيكلة قد أخفقت، وبذلك يصبح كل ما قام به الصندوق هو الإسهام فى دفع هذه الدول إلى المزيد من الكساد، حيث أن تركيز الصندوق على إعادة الهيكلة جعله يركز على إغلاق البنوك ذات المركز المالى الضعيف فى بعض الأماكن، بينما سمح فى أماكن أخرى لبنوك مماثلة فى الوضع بالاستمرار فى العمل بدون إشراف محكم عليها الأمر الذى أدى إلى أن قروضها أصبحت كثيرة المخاطر. وغالبا ما تتحول هذه الديون إلى ديون معدومة، وعندما حل وقت تصفية الحسابات أصبحت الحكومات مطالبة بإنقاذ هذه البنوك من هذه المأزق وذلك بشكل أكبر مما لو تم إغلاق هذه البنوك من البداية. ولما كان إغلاق ما يقرب من ١٦ بنكاً خاصاً وما نتج عن ذلك من آثار سيئة على النظام المصرفى والإقتصادى فى أندونسيا، قد جعلها تواجه ـ بشكل حتمى ـ كساداً شديداً، فإن كوريا الجنوبية ـ على خلاف ذلك ـ تجاهلت النصائح الخارجية وأعادت تمويل أكبر بنكين لديها بدلاً من إغلاقهما، وهذا يفسر ـ بشكل جزئى ـ أسباب استعادة كوريا لانتعاشها الإقتصادى بشكل سريع مقارنة بدول أخرى من التى تعرضت للأزمة.

ولم تكن إستراتيجية صندوق النقد لإعادة هيكلة الشركات التى تعرضت للإفلاس أكثر نجاحاً من إستراتيجيته مع البنوك . ويذكر الكاتب أن وجهة نظره بالنسبة لإعادة هيكلة الشركات هى ضرورة أن تقوم الحكومة بدور فعال فى هذه العملية ، لكن الصندوق ـ على حد وصف الكاتب ـ تبنى وجهة نظر عكسية، وهى عدم اشتراك الحكومة فى هذه العملية بدور فعال، وأن تكتفى بإطلاق العنان لإعادة الهيكلة وبيع أصولها، ولكن حكومتى كوريا وماليزيا لعبا دوراً نشطاً فى إعادة الهيكلة، ونجحتا فى فترة زمنية قصيرة ـ عامين ـ فى استكمال إعادة الهيكلة المالية لعدد كبير من الشركات كان قد تم الحجز عليها. بينما إستراتيجية الصندوق الخاصة بإعادة الهيكلة والتى تم تطبيقها فى تايلاند قد شهدت تراجعاً فى

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

عمليات إعادة الهيكلة بهذه الدول، غير أن العواقب السياسية والاجتماعية من جراء سوء معالجة الأزمة الأسيوية لا يمكن وصفها، ويذكر الكاتب هنا أنه عندما أجتمع مدير صندوق النقد مع وزراء مالية مجموعة الـ ٢٢ ورؤساء البنوك المركزية للدول الصناعية الكبرى فى كوالا لامبور بماليزيا فى ديسمبر عام ١٩٩٧ فى فترة الأزمة، فإنه ـ أى الكاتب ـ حذر من أخطار عدم الاستقرار السياسى والإجتماعى وخاصة فى الدول التى لها تاريخ من الخلافات بين العرقيات المتعددة داخل هذه الدول فى حالة الاستمرار فى الالتزام بتطبيق سياسات مالية ونقدية انكماشية. ولكن مدير الصندوق قال إنه يتعين على الدول الآسيوية أن تطبق النموذج المكسيكى فى اتخاذ إجراءات قاسية، إذا ما أرادت استعادة انتعاشها الاقتصادى. ويوضح الكاتب أنه فقط وبعد خمسة شهور من تحذيره ـ للأسف ـ قد تحققت توقعاته. ولكن صندوق النقد ظل متمسكاً بموقفه حتى بعد اندلاع المظاهرات فى اندونسيا. ولكن ماليزيا فعلت الكثير من أجل تجنب هذه الانعكاسات الاجتماعية للأزمة. ومن بين ذلك أنها وضعت برنامجاً لتوظيف الماليزيين من مختلف العرقيات وذلك لأن رئيس وزراء ماليزيا كان يعلم أن المكاسب التى تحققت من بناء المجتمع الماليزى متعدد العرقيات يمكن أن يضيع إذا ما طبق سياسات الصندوق.

غير أن الكاتب يذكر أنه ـ أثناء طبع هذا الكتاب ـ فإن الأزمة الآسيوية كانت قد انتهت وأن العديد من الدول الآسيوية عاودت النمو الاقتصادى مرة أخرى، ولكن انتعاشها الإقتصادى كان يعوقه ـ إلى حد ما ـ تباطؤ الاقتصاد العالمى الذى بدأ منذ عام ٢٠٠٠. وهناك دول من التى تمكنت من تجنب الوقوع فى الركود فى عام ١٩٩٨ مثل تايوان وسنغافورة، قد وقعت فيه عام ٢٠٠١. ومع ظهور الكساد بين أنحاء العالم والذى أصاب الولايات المتحدة وألمانيا، فإنه لا يوجد أحد يتحدث عن المؤسسات المالية الضعيفة، وعن الدول الفقيرة كسبب لهذا الركود، حيث يبدو أنهم الآن قد تذكروا أن معظم هذه التقلبات تقع دائماً كجزء من دورة اقتصاديات السوق. ولكن يجب التأكيد على

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

أن الأزمة الآسيوية كانت أكثر حدة مما ينبغى، وأن استعادة الانتعاش الاقتصادى قد استغرق وقتاً أكثر مما هو مطلوب، كما أن توقعات النمو فى المستقبل ليست كما ينبغى. وعلى الرغم من أن البعض يعتقد بأن تدخل الصندوق فى اقتصاديات الدول الأسيوية وقت الأزمة كان ناجحاً، إلا أن هناك اتفاقاً ـ على نحو واسع ـ بأن الصندوق ارتكب أخطاء خطيرة. وفى الواقع فإن طبيعة استعادة الانتعاش الاقتصادى تدل على ذلك.

كما أن دولة مثل تايلاند التى طبقت تعليمات الصندوق تماماً قد استمرت بعد أكثر من ثلاث سنوات على بدء الأزمة وهى لا تزال تعيش فى كساد اقتصادى مع معدل نمو حوالى ٣ر٢ %، وهو أقل من معدلها قبل وقوع الأزمة ، كما أن القليل من شركاتها هى التى تم إعادة هيكلتها ، كما لم تسدد حوالى ٤٠% من قروضها، وذلك بخلاف كوريا التى لم تطبق تعليمات الصندوق فقد استعادت انتعاشها الاقتصادى بسرعة .

كما أن الطريقة التى تمت بها معالجة الأزمة وخاصة من خلال رفع الأسعار ، من المحتمل أن يكون لها آثار عكسية على النمو الاقتصادى فى منطقة آسيا على المدى الزمنى المتوسط وربما الطويل أيضاً .

وعلى الرغم من كل ما سبق فإن الصندوق لم يعترف بأخطائه فى سياساته النقدية، ولم يعمل أيضاً على تفسير وتوضيح الأسباب وراء إخفاق نماذجه فى التنبؤ بسير الأحداث بشكل يدعو للأسف. كما أن الصندوق لم يعمل على تطوير إطار فكرى بديل يمكن تطبيقه فى الأزمات القادمة، ومن المحتمل أنه ارتكب نفس الأخطاء فى يناير عام ٢٠٠٢ عندما سجل إخفاقاً بالنسبة للأرجنتين. وذلك يعود فى جزء منه إلى إصراره مرة أخرى على تطبيق سياسات مالية انكماشية .

وفى نهاية هذه الفكرة يذكر الكاتب أن هناك استراتيجية بديلة لاستراتيجية الصندوق قد تم الإشارة إليها من خلال ما سبق، وتتمثل هذه الاستراتيجية البديلة فى التوظيف الكامل للقوى العاملة بقدر الإمكان. ولتحقيق ذلك فإنه يتطلب تطبيق سياسات انكماشية، ويذكر الكاتب أنه يتفق مع الصندوق فى أهمية إعادة الهيكلة لمواجهة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مشـــاكل البـــنوك ذات الموقـــف المـــالى الضعيف، غير أن الكاتب يوضح أنه يختلف مع الصندوق تماماً فى طرق تحقيق إعادة الهيكلة، والتى يجب أن تتم من خلال هدف رئيسى، هو الحفاظ على تدفق الأموال إلى السوق وإعادة هيكلة الديون .

من الذى أضاع روسيا ؟

مـع سـقوط سـور برلـين فـى آخـر عـام ١٩٨٩ فإن واحدة من أهم عمليات التحول الاقتصـادى قد بدأت ، وكانت تلك التجربة الاقتصـادية والاجتماعية الثانية البارزة التى تمر بها روسيا عبر القرن الماضى، حيث كانت التجربة الأولى التى مرت بها بعد التحول نحو الشيوعية منذ سبعة عقود . وعبر سنوات التجربة الأولى شهدت روسيا اخفاقات عديدة بشكل واضح .

ونتيجة للثورة البلشفية فى روسيا عام ١٩١٧ وللسيادة السوفيتية على جزء كبير من قارة أوروبا بعد الحرب العالمية الثانية ، فإن ٨% من سكان العالم عاشوا فى ظل نظام الشيوعية السوفيتية ، وفقدوا حرياتهم السياسية ورفاهيتهم الاقتصادية.

أما التحول الثانى (نحو الرأسمالية) فى روسيا وشرق وجنوب أوروبا فإنه بعيد عن أن ينتهى . ومع ذلك فقد بات واضحاً جداً فى روسيا أن هذا التحول لم يف إلى حد بعيد بما تعهد به دعاة الأخذ بنظام السوق الحر، وربما وعدوا بتحققه، فغالبية الذين عاشوا فى ظل نظام الاتحاد السوفيتى ، أصبحت أحوالهم أسوأ فى ظل نظام الرأسمالية عما كانت عليه، كما أن توقعات المستقبل مظلمة. فلقد اختفت الطبقة الوسطى ، وظهرت رأسمالية عصابات المخدرات والابتزاز ، كما أن الإنجاز الوحيد الذى تحقق هو إقامة ديمقراطية بما تعنيه من إطلاق الحريات بما فيها حرية الصحافة، ويبدو أنها ديمقراطية هشة وذلك فى أحسن الأحوال خصوصاً بالنسبة لمحطات التليفزيون المستقلة سابقاً والتى تم إغلاقها الواحدة تلو الأخرى . وبينما يجب أن يتحمل هؤلاء الذين قادوا روسيا الكثير من المسئولية عما حدث ، فإن المستشارين الغربيين وخاصة من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى الذين زحفوا سريعاً

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

إلى هناك مبشرين بالعهد الجديد لاقتصاد السوق يتحملون هم الآخرين نفس المسئولية، فهم على الأقل الذين قدموا الدعم لهؤلاء الذين قادوا روسيا والعديد من اقتصاديات دول أخرى نحو ذلك الطريق .

ولقد رأى البعض أن المكاسب التى حققتها روسيا عقب أزمتها عام ١٩٩٨ كانت البداية لانتعاش ونهضة من شأنها أن تؤدى إلى إعادة ظهور الطبقة الوسطى ، بينما اعتبر آخرون أن هذا يستغرق سنوات فقط لإصلاح ما أفسده العقد الماضى. بيد أن الإيرادات التى تحققها اليوم أقل - بشكل ملحوظ - عما كانت عليه منذ عقد مضى، كما زادت معدلات الفقراء كثيراً الآن . ويعتقد المتشائمون أن روسيا قوة نووية تترنح من خلال اضطرابات اجتماعية وسياسية . بينما يرى المتفائلون أن القيادة الروسية شبه السلطوية تحقق استقراراً على حساب بعض الحريات الديمقراطية.

وفى الواقع ، فإن روسيا شهدت نمواً اقتصادياً مفاجئاً عقب أزمة عام ١٩٩٨ بسبب ارتفاع أسعار البترول والمكاسب التى حققتها من تخفيض قيمة العملة، لكن عندما انخفضت أسعار البترول، وحصدت ثمار تخفيض العملة ، فإن هذا النمو شهد تراجعاً. وإذا تراجعت أسعار البترول فإن ذلك يمكن أن يفضى إلى اضطراب اقتصادى بالفعل.

وهكذا أصبح من الواضح أن هناك شيئاً ما خطأ ليس فقط فى روسيا بل فى معظم الدول التى تربو على العشرين دولة والتى ظهرت عقب انهيار الامبراطورية السوفيتية. ويزعم صندوق النقد وقادة الدول الغربية أن الأمور كانت ستصبح أسوأ من ذلك لولا مساعداتهم وتقديم النصيحة لهم، ولكن ليس هناك ما يوضح لنا ما كان سيحدث لو تم انتهاج سياسات أخرى بديلة عن السياسات التى ينصح الصندوق والدول الغربية بتطبيقها. ولكننا ندرك أن النتائج المتحققة الآن تفضى إلى كارثة . وفى بعض الحالات يمكن الربط بوضوح بين السياسات والنتائج وذلك - مثلاً - عندما أعرب صندوق النقد عن قلقه من أن تخفيض الروبل الروسى سيحدث دورة من التضخم . وقد أدى إصرار الصندوق على أن تبقى روسيا القيمة الإسمية لعملتها فوق قيمتها الحقيقية ودعم ذلك من خلال إقراض روسيا بلايين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لذلك لم تكن مفاجأة أن يستخدم العديد من المسئولين عن إصلاح الاقتصاد الروسى، بأساليب مماثلة للطرق القديمة لإنجاز بعض الأعمال مثلما كان الرئيس الروسى يلتسين - الذى كان يتمتع بسلطات تفوق بكثير نظرائه فى الدول الغربية - متحفزاً لتطويق وإضعاف البرلمان الروسى (الدوما) المنتخب، وإلى تشريع الإصلاحات **بمراسيم.**

كما أن الخبراء الغربيين توجهوا إلى الدول الاشتراكية السابقة وسعوا لديها لاستخدام هادىء لأساليب لينين - أحد زعماء الشيوعية الديكتاتوريين - لقيادة عملية التحول الديمقراطى فيما بعد الشيوعية.

وعندما بدأت عملية التحول فى روسيا نحو نظام السوق فى مطلع التسعينات فقد واجهت العديد من التحديات والفرص، حيث كان التحول من موقف كانت فيه الحكومة تتحكم فى كل أوجه النشاط الاقتصادى إلى حكومة أخرى يتم فى ظلها اتخاذ القرارات طبقا لآليات السوق، ومن الجدير بالذكر أن **الصين قد بدأت** عملية التحول فى أواخر **السبعينات ولكنها** لاتزال بعيدة تماماً عن النظام التابع لاقتصاد السوق، غير أن تايوان تمثل واحدة من أنجح عمليات التحول نحو نظام السوق. كما أن روسيا ـ شأنها شأن الدول الاشتراكية السابقة الأخرى ـ تواجه مشاكل أخرى. وإذا كانت روسيا لها مؤسسات تحمل نفس أسماء مؤسسات فى الغرب إلا أنها تؤدى وظائف مختلفة، كما أن أسعار السلع والخدمات كانت تتحدد فى النظام السوفيتى من خلال الحكومات، وأيضاً فإن بعض الأسعار مثل أسعار السلع الأساسية كان يتم الإبقاء على أسعارها منخفضة ـ بشكل اصطناعى ـ حتى يتمكن من هم فى أقل مستويات الدخل من تجنب الفقر. كما أنه يتم الإبقاء على أسعار الطاقة والموارد الطبيعية فى روسيا منخفضة وذلك على خلاف قيمتها الحقيقية، وهذا يرجع إلى المخزون الكبير لروسيا من هذه الموارد. وهكذا فإن التحدى الذى يواجه اقتصاديات دول الكتلة الشيوعية فى عملية التحول نحو نظام السوق هو ضرورة الإنتقال من نظام السعر الواحد إلى نظام سعر السوق، ولذلك فإن هذه الدول فى حاجة إلى إقامة أسواق وبنية أساسية للمؤسسات التى تشكل الأساس

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

إلى هناك مبشرين بالعهد الجديد لاقتصاد السوق يتحملون هم الآخرين نفس المسئولية، فهم على الأقل الذين قدموا الدعم لهؤلاء الذين قادوا روسيا والعديد من اقتصاديات دول أخرى نحو ذلك الطريق .

ولقد رأى البعض أن المكاسب التى حققتها روسيا عقب أزمتها عام ١٩٩٨ كانت البداية لانتعاش ونهضة من شأنها أن تؤدى إلى إعادة ظهور الطبقة الوسطى ، بينما اعتبر آخرون أن هذا يستغرق سنوات فقط لإصلاح ما أفسده العقد الماضى. بيد أن الإيرادات التى تحققها اليوم أقل - بشكل ملحوظ - عما كانت عليه منذ عقد مضى، كما زادت معدلات الفقراء كثيراً الآن . ويعتقد المتشائمون أن روسيا قوة نووية تترنح من خلال اضطرابات اجتماعية وسياسية . بينما يرى المتفائلون أن القيادة الروسية شبه السلطوية تحقق استقراراً على حساب بعض الحريات الديمقراطية.

وفى الواقع ، فإن روسيا شهدت نمواً اقتصادياً مفاجئاً عقب أزمة عام ١٩٩٨ بسبب ارتفاع أسعار البترول والمكاسب التى حققتها من تخفيض قيمة العملة، لكن عندما انخفضت أسعار البترول، وحصدت ثمار تخفيض العملة ، فإن هذا النمو شهد تراجعاً. وإذا تراجعت أسعار البترول فإن ذلك يمكن أن يفضى إلى اضطراب اقتصادى بالفعل.

وهكذا أصبح من الواضح أن هناك شيئاً ما خطأ ليس فقط فى روسيا بل فى معظم الدول التى تربو على العشرين دولة والتى ظهرت عقب انهيار الامبراطورية السوفيتية. ويزعم صندوق النقد وقادة الدول الغربية أن الأمور كانت ستصبح أسوأ من ذلك لولا مساعداتهم وتقديم النصيحة لهم، ولكن ليس هناك ما يوضح لنا ما كان سيحدث لو تم انتهاج سياسات أخرى بديلة عن السياسات التى ينصح الصندوق والدول الغربية بتطبيقها. ولكننا ندرك أن النتائج المتحققة الآن تفضى إلى كارثة . وفى بعض الحالات يمكن الربط بوضوح بين السياسات والنتائج وذلك - مثلاً - عندما أعرب صندوق النقد عن قلقه من أن تخفيض الروبل الروسى سيحدث دورة من التضخم . وقد أدى إصرار الصندوق على أن تبقى روسيا القيمة الإسمية لعملتها فوق قيمتها الحقيقية ودعم ذلك من خلال إقراض روسيا بلايين

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الدولارات، أدى ذلك فى النهاية إلى إضعاف اقتصادها . ولكن عندما تم تخفيض القيمة الاسمية للعملة الروسية عام ١٩٩٨ ، فإن معدل التضخم لن يرتفع فى روسيا مثلما كان يخشى الصندوق ، بل إن الاقتصاد الروسى شهد أول نمو ملحوظ له. وفى حالات أخرى فإن العلاقات بين السياسات والنتائج المتحققة تكون معقدة .

ولقد أصبح من الضرورى أن يقوم العالم بتقييم سياسات الصندوق فى روسيا بشأن دوافعها وأسباب سوء تقديراتها.

وكان زعماء ثورة ١٩١٧ فى روسيا قد **اعترفوا** بأن الأمر الذى يواجه خطراً أكبر من تغيير الاقتصاد هو تغيير المجتمع بكافة أبعاده. لذلك فإن التحول أيضاً من نظام الشيوعية إلى نظام اقتصاد السوق أكثر من أن يكون مجرد تجربة اقتصادية ، بل إنها عملية تغيير للمجتمعات والهياكل السياسية والاجتماعية. وتعود النتائج السيئة لعملية التحول الاقتصادى نحو نظام السوق فى جزء منها إلى الإحجام عن الإقرار بمحورية هذه المكونات الاجتماعية الأخرى لعملية التغيير.

ولقد أقر زعماء الثورة الأولى فى عام ١٩١٧ صعوبة مهمة التحول ، واعتقد أنه لا يمكن إنجازها من خلال الوسائل الديمقراطية، لذلك فإن عملية التغيير تمت من خلال ديكتاتورية البروليتاريا. غير أن بعض قادة الثورة الثانية فى أوائل التسعينات تحرروا من قيود الشيوعية ، وسرعان ما أصبح الروس معجبين بمكاسب الأخذ بنظام السوق، لكن البعض من المسئولين عن إصلاح السوق الروسى - بالإضافة إلى مؤيديهم ومستشاريهم من الغرب - لم يكن لديهم إخلاص **أو** اهتمام يذكر بالديمقراطية وذلك خشية أنه **لو** تم السماح للشعب الروسى بالاختيار فإنهم لن يختاروا النموذج الاقتصادى الصحيح .

وعندما لم تظهر ثمار إصلاح الاقتصاد بالأخذ بنظام السوق فى دول أوروبا الشرقية والاتحاد السوفييتى السابق، فإن الانتخابات الديمقراطية أزاحت المتشددين فى تطبيق نظام السوق عن السلطة، وجاءت بالأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، أو الأحزاب الشيوعية **المعدلة** وبالعديد من الشيوعيين السابقين **ممن كانوا فى** الحكم.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

لهذا التحول. كما يتعين على حكومات هذه الدول أن تقوم بخصخصة ممتلكاتها وإقامة مشروعات جديدة تسهم فى إعادة حشد الموارد التى تم إستخدامها بشكل غير فعال فى الماضى.

كما أنه فى ظل النظام الشيوعى لم تكن هناك بطالة، وبالتالى لم يكن هناك داع لإقامة نظام تأمين ضد البطالة. وإذا كانت التحديات التى يفرضها التحول نحو نظام السوق كبيرة، فإن هناك أيضاً الكثير من **الفرص** تساعد على هذا التحول، حيث أن **روسيا** دولة غنية بالموارد، كما أن تطبيق نظام الشيوعية فى روسيا لفترة استمرت ثلاث أرباع القرن جعل الروس يتمتعون بمستوى عال من التعليم، وخاصة فى الجوانب التقنية التى تعد أمراً مهماً لنظام السوق، وعلاوة على ذلك، فإن روسيا كانت أول دولة ترسل رجلاً إلى الفضاء.

ولكن عملية إصلاح الاقتصاد الروسى شهدت عدة أخطاء كانت أولها عند بداية هذه العملية حيث أنه فى ظل التحمس نحو الأخذ بنظام السوق تم تحديد أسعار معظم السلع فى **ليلة وضحاها** عام ١٩٩٢ ، مما أدى إلى تضخم أدى إلى إلتهام المدخرات. وكل شخص يقر بأنه فى ظل معدلات تضخم عالية يكون من الصعب القيام بعملية تحول ناجحة. هذا ويعد تحرير الاقتصاد وتثبيته وخصخصته المحاور الثلاثة لاستراتيجية إصلاح جذرى لاقتصاد ما وتحويله نحو نظام السوق. غير أن المحورين الأول والثانى (التحرير والتثبيت) قد وضعا عقبات فى طريق الثالث. فكما أوضحنا فإن أرتفاع معدلات التضخم إلتهم مدخرات الروس، وبذلك لم يكن هناك أشخاص بالحجم الكافى يملكون أموالاً لشراء المشروعات الحكومية التى يتم خصخصتها.

ولقد كان من المفترض أن تكون الخصخصة هى المرحلة الأولى فى عملية إعادة هيكلة الاقتصاد، وألا تكون الخصخصة مجرد تغيير فى الملكية، بل تغيير الإدارة أيضاً، وإعادة توجيه وتحويل للإنتاج. وذلك مما كان يتم إبلاغ الشركات بإنتاج ما يريده المستهلكون، كما أن إعادة الهيكلة تتطلب بالطبع وجود استثمارات جديدة فى العديد من المجالات التى يفقد فيها العاملون وظائفهم. **ولكن هذا** النموذج

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

وعلى الرغم من أن الدراسة التى أجراها البنك الدولى أظهرت أن هذه المنطقة من بين أكثر المناطق فساداً فى العالم، وعلى الرغم من أن الغرب يعرف جيداً أن هذه البلايين سوف تنحرف عن وجهتها المستهدفة إلى عائلات وأصدقاء المسئولين الفاسدين، فإنه يبدو أنه كانت هناك معايير مزدوجة حيث أن دولاً غير مهمة استراتيجياً مثل كينيا حرمت من القروض نتيجة للفساد الموجود فيها، بينما تم الإستمرار فى إقراض روسياعلى الرغم من أن حجم الفساد فيها أكبر، كما أن تقديرات البنك الدولى قبل تقديم القروض والقائمة على أساس إيرادات ونفقات الحكومة الروسية أظهرت بشدة أن القروض التى سيتم تقديمها عام ١٩٩٨ لن تحقق غرضها، وعلى الرغم من المعارضة القوية من جانب العاملين فى البنك إلا أنه تحت الضغط السياسى الكبير الذى مارسته إدارة كلينتون فقد قام البنك بتقديم قروضه إلى روسيا.

وبالفعل- بعد مرور ثلاثة أسابيع على تقديم القروض- أعلنت روسيا من جانب واحد عن التوقف عن سداد الديون وتخفيض قيمة الروبل الروسى. ولقد عجل هذا الإعلان من الأزمة المالية العالمية عام ١٩٩٨، وارتفعت أسعار الفائدة فى الأسواق الصاعدة بشكل أكبر من المستوى الذى كانت قد وصلت إليه فى ذروة الأزمة الاقتصادية فى شرق آسيا. وأخذ ركود الاقتصاد البرازيلى يتسع، كما واجه أيضاً أزمة فى عملته، كما أن الأرجنتين ودول أمريكا اللاتينية الأخرى التى كانت آخذة فى النهوض بشكل تدريجى من أزماتها الاقتصادية، قد عاودت مرة أخرى الإقتراب من حافة الهاوية.

وهكذا أخفقت عملية التحول نحو نظام السوق فى روسيا ولم تؤت ثمارها المنشودة وارتفع معدل الفقر فيها من ٢% عام ١٩٨٩ إلى ٨ر٢٣% عام ١٩٩٨ كما زادت حدة التفاوت بين الطبقات.

عدم العدالة فى تطبيق قوانين التجارة وأخطاء أخرى

إن صندوق النقد الدولى مؤسسة سياسية، فلقد كان الضامن لسداد قروض الاتحاد السوفيتى بقاء يوريس يلتسين فى السلطة، وذلك على الرغم من الأساس الضعيف لكافة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الإيجابى لإعادة الهيكلة لم يطبق على نحو كبير، وذلك يعود- إلى حد ما- إلى أن الاستراتيجية المطلقة للإصلاح الاقتصادى فى روسيا وضعت عقبات تكاد تكون كؤود فى طريق الإصلاح.

وهكذا فإن هذه الاستراتيجية لم تؤت ثمارها حيث أن إجمالى الناتج الداخلى فى روسيا بعد عام ١٩٨٩ شهد تراجعاً عاماً بعد الآخر.

وتعود جذور الأزمة التى شهدها الاقتصاد الروسى عام ١٩٩٨ إلى ديونه الثقيلة وإلى رفع أسعار الفائدة من جانب دول شرق آسيا التى شهدت أزمة عام ١٩٩٧، مما أضاف إلى الاقتصاد الروسى المزيد من الإضطراب على نحو كبير. نتيجة للكساد والركود الذى شهدته هذه الدول الآسيوية - والذى تفاقم بفعل سياسات صندوق النقد الدولى - فإن الطلب على البترول الروسى تقلص. وأدى عدم التوازن بين الطلب والعرض من البترول إلى إنخفاض أسعاره بشكل كبير بما يزيد على ٤٠% فى الشهور الستة الأولى من عام ١٩٩٨. ولأن البترول هو السلعة الرئيسية التى تصدرها روسيا وهو مصدر إيرادات الضرائب للحكومة، فإن هذا الانخفاض فى أسعار البترول كان له أثر مدمر على الاقتصاد الروسى على نحو يمكن التنبؤ به. ولقد كان تخفيض القيمة الاسمية للعملة الروسية أمراً حتمياً، حيث كان من الواضح أن قيمتها الاسمية تفوق قيمتها الحقيقية بما جعل واردات روسيا تزداد بشكل كبير (نتيجة لانخفاض قيمة عملات دول شرق آسيا التى واجهت الأزمة وبالتالى انخفضت أسعار سلعها) مما جعل المنتجين المحليين يواجهون منافسة عاتية. وتراجعت الإستثمارات فى الأنشطة الاقتصادية داخل روسيا مما جعلها تتوقف عن إنتاج حتى السلع الإستهلاكية.

وفى الواقع فإنه عندما وقعت هذه الأزمة فى روسيا، فإن صندوق النقد قاد جهود إنقاذ الاقتصاد الروسى فيها، وطلب من البنك الدولى أن يقدم قروضاً بمقدار ٦ بلايين دولار إلى روسيا لإنقاذ اقتصادها يقدر إجماليها بـ ٦ر٢٢ بليون دولار ساهم الصندوق فيها بما قيمته ٢ر١١ بليون دولار، والباقى ساهمت به الحكومة اليابانية.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ويعتقد معظم الاقتصاديين أن رسوم الإغراق هى ببساطة فرض إجراءات حمائية بشكل واضح، كما يتساءلون: لماذا تقوم شركة تتمتع بالرشادة ببيع سلع أقل من تكلفتها؟ وهذا الخليط من أصحاب المصالح(أصحاب أعمال وعمال) يستخدمون العديد من قوانين التجارة والتى يتم الإشارة إليها رسمياً فى الولايات المتحدة على أنها قوانين لتحديد أسعار المعاملات التجارية، ولكن هذه القوانين توصف خارج **الولايات** المتحدة بأنها قوانين غير عادلة **لتحديد أسعار** المعاملات التجارية لبناء حواجز شائكة ضد الواردات. وهناك أمثلة على ذلك مثل إتهام منتجى الألومنيوم فى الولايات المتحدة وروسيا بإغراق السوق الأمريكى بالألومنيوم نظراً لانخفاض سعر الألومنيوم الروسى وذلك فى أوائل عام ١٩٩٤. غير أن أى تحليل اقتصادى لهذا الموقف يظهر بوضوح أن روسيا لم تمارس عمليات إغراق حيث إنها كانت تبيع الألومنيوم بالسعر العالمى والذى شهد انخفاضاً نتيجة لتراجع الطلب العالمى على الألومنيوم نظراً لتراجع النمو الاقتصادى، ونتيجة لتراجع استخدام الألومنيوم الروسى فى الطائرات العسكرية. لكن وزارة التجارة الأمريكية قارنت تكلفة الألومنيوم الروسى استناداً على المعلومات المتاحة لديها والتى قدمتها الشركات الأمريكية التى تعمل على القضاء على أى منافسة أجنبية.

ولم تكن قضية الألومنيوم هى الأولى والأخيرة التى تتغلب فيها المصالح الخاصة للولايات المتحدة على الأهداف العالمية والمحلية المنشودة فى تحقيق النجاح لعملية الإنتقال نحو نظام السوق الحر فى روسيا والدول الشيوعية السابقة، فلقد اتهم منتجو اليورانيوم الأمريكيين **نظرائهم** الروس بأنهم يغرقون السوق الأمريكى باليورانيوم مما أعاق صادرات روسيا من اليورانيوم إلى الولايات المتحدة .. تلك الصادرات التى كانت يمكن أن توفر السيولة المطلوبة للاقتصاد الروسى.

لقد خرجت روسيا من هذه الوقائع ومن الانهيار الاقتصادى الذى شهدته فى ظل تطبيق اقتصاد السوق بدروس كثيرة، فلقد أبلغ صندوق النقد والولايات المتحدة الروس بأن تحرير التجارة أمر ضرورى لنجاح

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

مداولات المحلفين التى تحكم بشأن ما إذا كان هناك انتهاك لاتفاقيات المنظمة أم لا ، تتم فى السر أيضاً.

وفى أعقاب أزمة شرق آسيا وإخفاق سياسات صندوق النقد الدولى فى إدارتها ، كان هناك إجماع عام على أن هناك شيء ما يتعين القيام به لجعل الاقتصاد العالمى أكثر استقراراً. غير أن العديد من المسئولين فى وزارة الخزانة الأمريكية والصندوق شعروا بأن المطلوب فقط هو القيام بإصلاحات صغيرة ولتعويض انتقاصهم لحجم التغييرات المطلوبة ، فقد وضعوا عنواناً ضخماً لمبادرتهم للإصلاح وهو " إصلاح النظام المالى العالمى "، ولقد كان الهدف من وراء هذه العبارة هو الإشارة إلى تغيير كبير فى قواعد اللعبة بما يحول دون وقوع أزمة أخرى .

غير أن هؤلاء المسئولين فى صندوق النقد فعلوا كل ما فى وسعهم لتقليص حدود هذه الإصلاحات باستثناء الحد الذى سيؤدى إلى زيادة السلطات والأموال إلى الصندوق وزيادة الالتزامات على الأسواق الصاعدة مثل التوافق مع المعايير الجديدة التى وضعتها الدول الصناعية المتقدمة .

لقد استغرق الإقرار بالمشكلات القائمة فى النظام المالى العالمى وقتاً طويلاً، إلا أن إصلاح هذا النظام قد بدأ لتوه . ويؤكد الكاتب هنا على أن هناك إصلاحات رئيسية ضرورية من بينها (حسب تصوره) ما يلى:

١ ـ الإقرار بأخطار تحرير أسواق المال وتدفقات الأموال قصيرة الأجل ، وضرورة أن توجه المنظمات المالية الدولية جهودها نحو جعل هذه الآليات الخاصة باقتصاد السوق لتعمل بشكل أفضل.

٢ ـ إصلاح حالات إشهار إفلاس الدول ومواجهة مشكلات عدم وفاء المقترضين بسداد ديونهم من خلال آليات عملية إشهار الإفلاس .

٣ ـ تقليل الاعتماد على الضامنين لسداد الديون .

٤ ـ تطوير نظم وقواعد البنوك سواء فى وضعها أو فى تنفيذها.

٥ ـ تطوير إدارة المخاطر.

٦ ـ تطوير شبكات الأمان الاجتماعى .

٧ ـ الارتقاء بمستويات التفاعل مع الأزمة.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

السوق فى إنتاج السلع والخدمات التى تعتبر بشكل أساسى عامة مثل الدفاع . كما أنه فى مجالات أخرى أخفق نظام السوق فى أن يعمل فيها، فالحكومات تقدم قروضاً لطلبة العلم مثلاً لأن نظام السوق فيها قصر عن تمويل الاستثمارات فى رأس المال البشرى. ولأسباب متعددة، فإنه - غالبا - لا يوجد هناك تنظيم ذاتى حيث تكون هناك انتعاشات وأزمات، لذلك فإن الحكومات تلعب دوراً هاماً فى تعزيز الاستقرار الاقتصادى .

كما أن هناك مجالات متعددة للعمل الجماعى على المستوى العالمى مثل قضايا البيئة والصحة العالمية (مثل الاهتمام بالغلاف الجوى والمحيطات ومقاومة انتشار الأمراض سريعة العدوى مثل الإيدز). والعولمة تزيد من مساحة الاعتماد المتبادل بين دول العالم بعضها على بعض، كما يمكن لها أن تزيد من الحاجة إلى العمل الجماعى على المستوى العالمى ومن أهمية السلع العامة العالمية.

إن التغيير الأكثر أهمية وإلحاحاً لجعل العولمة تعمل بالطريقة المثلى هو التغيير فى إدارة المؤسسات العالمية مما يتطلب إحداث تغيير فى نظام حقوق التصويت فى صندوق النقد والبنك الدوليين وتغييرات فى جميع المؤسسات الاقتصادية الدولية لضمان ألا يكون لوزراء التجارة فحسب أصوات فى منظمة التجارة العالمية، وكذلك بالنسبة لوزراء المالية والخزانة فى الصندوق والبنك الدوليين . كما أن هذه التغييرات ليست سهلة الحدوث، فمن غير المتوقع أن تتنازل الولايات عن حقها فى الفيتو فى صندوق النقد، وكذلك فإنه من غير المحتمل أن تتنازل الدول الصناعية عن أصواتها لتمكن الدول النامية من أن تزيد عدد أصواتها فى المؤسسات الاقتصادية الدولية .

كما يؤكد الكاتب على أن أهم طريق لضمان أن تكون هذه المؤسسات الدولية أكثر استجابة للفقراء والحاجات الاجتماعية وللبيئة وللمخاوف السياسية والاجتماعية هو زيادة الانفتاح والشفافية. ذلك أن المفاوضات التى تتم داخل منظمة التجارة العالمية وتؤدى إلى حدوث اتفاقات، هذه المفاوضات يتم إجراؤها من وراء أبواب مغلقة، كما أن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المبادىء التى يتعين الاسترشاد بها لتقديم القروض. ولقد ارتبطت سياسات الصندوق فى هذه المناطق بشكل حتمى بالتقديرات السياسية لوزارة الخزانة فى إدارة الرئيس الأمريكى السابق بيل كلينتون. ولقد كان المسئولون فى هذه الوزارة قلقون من الخطر الوشيك من الإرتداد إلى الشيوعية.

ولقد تعاملت كل من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولى مع الشيوعيين السابقين بازدراء وارتياب باستثناء قلة منهم، وهم الذين أصبحوا حلفاء للغرب. وفى الواقع، فإن هؤلاء الشيوعيين السابقين قد تحولوا إلى ما يعرف بالديمقراطيين الاجتماعيين بأنواعهم المتعددة.

إن مصالح الغرب يتم تحقيقها بشكل أفضل إذا ابتعدت الدول الغربية عن التورط فى علاقات مباشرة مع قادة معينين، وعملت هذه الدول على تقديم دعم كبير للعملية الديمقراطية فى روسيا، حيث يوجد فى روسيا من يعتقد أن فشل السياسات الاقتصادية فيها لم يكن مصادفة بل مخطط له للقضاء على القوة الروسية، وإزالة أى تهديد يمكن أن تشكله للغرب فى المستقبل.

ولكن الكاتب ينفى ذلك ويذكر أن المسئولين فى صندوق النقد والولايات المتحدة كانوا يعتقدون أن وجود اقتصاد روسى قوى وحكومة روسية إصلاحية مستقرة فى مصلحة كل من الولايات المتحدة والسلام العالمى. غير أن السياسات التى أوصت الولايات المتحدة بتطبيقها ليست لمصلحة الآخرين فقط حيث أنها عكست أيضاً المصالح الاقتصادية الأمريكية التجارية والمالية. فعلى سبيل المثال أيدت الولايات المتحدة تحرير التجارة ولكن عندما تتمكن دولة فقيرة من تصدير سلعة ما إلى الولايات المتحدة، فإنه يتم وضع المصالح الخاصة بحماية المنتجين داخل الولايات المتحدة فى المقام الأول. وهناك قوانين تسمح للشركة - التى يعتقد أن منافساً أجنبياً يبيع منتجاً بأقل من تكلفته - أن تطلب من الحكومة فرض تعريفات خاصة لحماية إنتاجها. ويطلق على حالات بيع منتجات بأسعار أقل من التكلفة بأنها إغراق، وعلى الرسوم التى تفرض عليها بأنها رسوم الإغراق. غير أن الإدارة الأمريكية تقرر تكلفة المنتجات استناداً إلى أساس ضعيف وبطرق يصعب فهمها.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الفائدة التى سيحصلون عليها. وسعر الفائدة العالى فى صالح الدائن بشرط أن يسدد له القرض ، أما العمال فإنهم يعتبرون أسعار الفائدة العالية تسبب حدوث تباطؤ اقتصادى مما تعنى حدوث بطالة لهم ، ومن ثم يشكل ارتفاع أسعار الفائدة الخطر الأكبر على العمال . غير أن الخطر الأكبر لرجال المال هو التضخم والذى يعنى مثلاً أن الدولار الذى سيعود إليه سوف تنخفض قيمته .

ومع انهيار الكتلة الشيوعية ، وسيادة الولايات المتحدة على الاقتصاد العالمى ، أصبح نموذج اقتصاد السوق هو السائد . غير أنه لا يوجد نموذج واحد فقط لاقتصاد السوق، بل إن هناك خلافات جادة بين الرؤية اليابانية لنظام اقتصاد السوق وبين الرؤى الأمريكية والسويدية والألمانية . كما أن هناك عدة دول ، دخل الفرد فيها مقارب لنظيره فى الولايات المتحدة ، غير أن معدلات التفاوت فى الدخول ومعدلات الفقر فى هذه الدول أقل ، كما أن مستوى الصحة والجوانب الأخرى من مستويات المعيشة فى هذه أعلى **كما فى الولايات** المتحدة .

ففى السويد تضطلع الحكومة بالقيام بمسئوليات أكبر لتعزيز الرفاهية الاجتماعية، كما تواصل تقديم تأمينات ضد البطالة وخدمات صحية عامة بشكل أفضل مما فى الولايات المتحدة . غير أنه بالنسبة للعديد من الأمريكيين، وليس كلهم، فإن النموذج الأمريكى يعمل بشكل جيد ، أما بالنسبة للسويديين فإنهم يرفضون النموذج الأمريكى ويعتقدون أن نموذجهم يخدمهم بشكل جيد .

وبالنسبة للآسيويين فإن هناك العديد من النماذج التى تعمل بشكل جيد . وهذا أمر حقيقى بالنسبة لماليزيا وكوريا والصين .

وكما تم إيضاحه فإنه لا يمكن الرجوع عن العولمة فهى باقية . والمهم هو كيف يمكننا أن نجعلها تعمل بمهارة، وإذا كان لها أن تعمل فإنه يجب أن يكون هناك مؤسسات عامة عالمية تساعد فى وضع قوانينها. وهذه المؤسسات الدولية يتعين - بالطبع - أن تركز على قضايا يكون العمل الجماعى فيها على مستوى العالم أمراً مرغوباً فيه أو ضرورياً، وذلك أنه لا يمكن التعويل على نظام اقتصاد

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

عليه الدولة من بيع سلعها. ورفضت الدول الأخرى تمويل وسد هذه الفجوة، فإن الدولة المعنية ستضطر إلى أن تقوم بإصلاح ميزانها التجارى بشكل سريع. وفى بعض الحالات يمكن أن يتم الإصلاح بهذه الانسيابية. غير أن الدولة ستواجه مشاكل أكبر إذا ماحصلت على قروض قصيرة الأجل حيث أنه سرعان مايقوم الدائنون بمطالبة الدولة بالسداد.

وعندما تعجز الدولة عن السداد فإنها ستعلن إفلاسها، ولكن الطريقة التى يتعامل بها الصندوق مع هذه الحالات من الإفلاس لاتتسم بالترابط والإنسجام بين عناصرها.

بالنسبة لإقتصاديات السوق فإنه إذا قام المقرض بتقديم قرض يتسم بمخاطر عدم سداده فإنه يتحمل هذه العواقب. وقد تعلن الدولة المقترضة إفلاسها ولكن الدول لديها قوانين بشأن مايتعين القيام به تجاه هذه الحالة. وهذا هو حال اقتصاد السوق، ولكن صندوق النقد بدلا من ذلك قامت برامجه بشكل متكرر بتقديم أموال للحكومات لسداد ديونها لدى الدائنين الغربيين وهذا يضعف الحافز لضمان أن يكون المقترضون قادرين على السداد، الأمر الذى يعد بدوره مشكلة شائنة تمثل خطراً أخلاقياً وهى معروفة فى صناعة التأمين. فوجود تأمين ضد المخاطر يقلل من حافز الالتزام بالحرص، ولكن الضامن وقت حدوث الأزمة يكون مثل التأمين غير الملزم بالسداد. ونتيجة لتزايد فشل الصندوق بشكل واضح فإنه أخذ يسعى إلى تبنى استراتيجيات جديدة ولكن إفتقادها للترابط جعل فرص نجاحها ضئيلة بشكل مؤكد. فقد أدى الإنتقاد الشديد لإستراتيجية الصندوق كضامن لقروض الدول المقترضة إلى أن يسعى إلى استراتيجية تعرف بالضامن الداخلى، أى ضرورة أن تكون المشاركة كبيرة من جانب مقرضى القطاع الخاص. ولم تكن هناك مفاجأة من أن هذه الاستراتيجية لم تطبق فى بدايتها على دول كثيرة مثل البرازيل، بل طبقت على دول ضعيفة مثل الإكوادور ورومانيا، وهى الدول الضعيفة وغير القادرة على الوقوف فى وجه صندوق النقد. بيد أن هذه الاستراتيجية سرعان ما أصبحت تمثل مشكلة صعبة فى مفهومها، كما أنها تواجه خللا فى تنفيذها. فبالنسبة لرومانيا فإن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

الكساد، بل إن الصندوق يعمل أيضاً على تحقيق مصالح المؤسسات المالية، الأمر الذى يعنى أن أهداف الصندوق غالباً ما يتعارض بعضها مع البعض الآخر. ولكن الصندوق لم يرغب أبداً فى الإضرار بالدول الفقيرة، كما أنه كان يعتقد أن السياسات التى تبنى تطبيقها فى هذه الدول سوف تفيدهم بالفعل. غير أنه كانت هناك استراتيجيات بديلة عن استراتيجيات الصندوق (كما شاهدنا سابقاً فى تجارب الدول التى لم تطبق سياسات الصندوق مثل الصين) وكان من **الأجدر** بالصندوق أن يتبنى تطبيق هذه الاستراتيجيات البديلة فى الدول النامية.

طريق المستقبل

إن العولمة لا تعمل اليوم لصالح العديد من فقراء العالم ولا لصالح استقرار الاقتصاد العالمى. ولقد تم إدارة عمليات الانتقال من الشيوعية إلى اقتصاد السوق بشكل سيء جداً فى مختلف الدول باستثناء الصين وفيتنام وبعض دول أوروبا الشرقية. ولذلك زادت معدلات الفقر وانخفضت الدخول . وبالنسبة للبعض، فالأمر سهل وهو الابتعاد عن العولمة، ولكن ذلك أمر لا يمكن حدوثه وغير مرغوب فيه.

ويعتقد الكاتب أنه يمكن إعادة صياغة وتوجيه العولمة لتحقيق مميزاتها المحتملة ، كما يعتقد أن المؤسسات الاقتصادية الدولية يمكن إعادة هيكلتها هى الأخرى بالطرق التى من شأنها أن تسهم فى ضمان تحقيق هذه المميزات. ولكى ندرك الطريقة التى يتعين بها إعادة هيكلة هذه المؤسسات ، فنحن فى حاجة إلى أن نفهم بشكل أفضل لماذا أخفقت هذه المؤسسات ؟ كما أن التحدى الأكبر ليس فقط فى هذه المؤسسات ذاتها بل فى أهدافها نحو الاهتمام بالبيئة وضمان أن يكون للفقراء تأثير فى القرارات التى تتخذ والتى تؤثر بدورها عليهم، ونحو تعزيز الديمقراطية وحرية التجارة، فهذه الأمور كلها ضرورية إذا ما أردنا تحقيق المنافع المحتملة من العولمة .

إن العالم معقد، فكل فئة تركز على جزء من الواقع يؤثر عليها بشكل أكبر . فالعمال مهتمون بوظائفهم والمرتبات التى يتقاضونها، ورجال **الأعمال مهتمون** بأسعار

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

المقرضين الجدد رفضوا تقديم أية قروض إلا فى حالة الحصول على فائدة تناسب المخاطر التى قد يواجهونها عند السداد. ولذلك قام الصندوق بتقديم قروضه على الرغم من أن القطاع الخاص لم يقدم ما كان يصر عليه الصندوق خشية انكشاف إخفاق هذه الإستراتيجية الجديدة للصندوق.

وفى ظل الإدراك المتزايد لإخفاق الصندوق والمطالبة المتزايدة بتقليل مجال سلطاته، اقترح النائب الأول لمدير الصندوق "ستانلى فيشر" فى عام ١٩٩٩ توسيع دور الصندوق بجعله المقرض كملجأ أخير، وذلك مع العلم بأن الصندوق قد أخفق فى تحسين استخدام سلطاته، ولذلك كان هذا الاقتراح يتسم بالوقاحة التامة. وهذا الاقتراح فى الأساس يحاكى ما يحدث داخل الدولة عندما يقوم البنك المركزى بدور الملاذ الأخير ويقرض البنوك القادرة على الوفاء وليس التى على وشك التصفية. وسيقوم صندوق النقد الدولى بنفس الدور بالنسبة للدول، ولكن لو كان لدى البنك رؤية متكاملة لنظام سوق المال لسارع باستبعاد الفكرة؛ ذلك أنه فى ظل نظرية السوق الجيد فإن أى مشروع يكون قادراً على الوفاء بديونه وبذلك يمكن الاقتراض من السوق نفسه.

إن واقع افتقاد التكامل فى رؤى الصندوق قد أدى إلى تعدد المشكلات، وقد لا يعد مفاجأة ولكن السؤال هو : لماذا هذا الافتقاد فى التماسك والتكامل فى الرؤى؟، ولماذا يصر الصندوق على ذلك فى حالة تلو الأخرى حتى بعد أن أصبحت المشاكل واضحة؟، إن جزءاً من تفسير وحل هذا السؤال هو أن المشاكل التى يضطر الصندوق إلى مواجهتها تكون صعبة، وأن العالم معقد والعاملون فى الصندوق هم رجال عمليون يكافحون من أجل اتخاذ قرارات صعبة فى وقت سريع، وذلك عكس الأكاديميين الذين يجاهدون بهدوء لتحقيق التكامل والتناسق الفكرى.

ولكن الكاتب يعتقد أن السبب الرئيسى وراء هذا الإصرار من جانب الصندوق هو أنه لا يعمل على تحقيق الأهداف التى أنشىء من أجلها فحسب.. وهى تعزيز الاستقرار العالمى وضمان تدفق الأموال للدول التى تواجه تهديداً بوقوعها فى دائرة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

خصخصة كاملة، فالأفراد لايمكن أن يشتروا الأرض ويبيعونها بحرية، غير أن المكاسب المتحققة فى الإنتاجية أظهرت الحجم الكبير من المكاسب التى يمكن تحقيقها حتى من إصلاحات محددة وجزئية. ولقد كان هذا انجازاً ضخماً تحقق فى بضع سنين وشمل المئات من ملايين العمال. لكن ذلك تم بطريقة تحدث تأييداً واسع الانتشار، فتجربة النجاح فى إقليم يتبعها تجارب فى أقاليم أخرى، تحقق نفس النجاح. وهناك **دليل قوى** جداً على أن الحكومة المركزية لم **تلجأ** إلى فرض هذا التغيير بالقوة، أى أن التغيير شهد قبولاً إختيارياً من الأفراد. والأهم من كل ذلك هو أن النهج الصينى تجنب الوقوع فى شرك التضخم الشديد. وفى هذه الأثناء شرعت الصين فى عملية التدمير الابداعى وهو إزالة الاقتصاد القديم من خلال إقامة نظام آخر جديد. وهكذا ظهرت الملايين من المشروعات الجديدة. وفى نفس الوقت دعت الحكومة الصينية المستثمرين الأجانب إلى المساهمة فى المشروعات التجارية المشتركة. وبالفعل قدمت الاستثمارات الأجنبية إلى الصين **فى** مجموعات، لتصبح الصين أكبر متلق للاستثمارات الأجنبية بين الأسواق الصاعدة، وجاء ترتيبها الثامن على مستوى العالم. وفى نهاية العقد الماضى كان ترتيبها أعلى من هذا الترتيب، كما أنها بدأت فى إقامة البنية التحتية للمؤسسات من قبيل سندات فعالة وقواعد البنوك وشبكات للأمان الاجتماعى والتى تم تطبيقها بالفعل، كما تم استحداث وظائف جديدة، وفى نفس الوقت بدأ تنفيذ مهمة إعادة هيكلة المشروعات التى كانت تمتلكها الدولة فيما سبق، وتخفيض حجمها، وكذلك **حجم** الجهاز الإدارى للدولة فى الصين. وهكذا **تمكنت** الصين من إيجاد المنافسة داخل سوقها، كما أقامت مشاريع جديدة واستحدثت وظائف وذلك قبل القيام بالخصخصة وإعادة هيكلة المشروعات الموجودة. ذلك أن الصين كانت تعتقد بضرورة الحفاظ على الاستقرار الاجتماعى. وعلى ذلك يبدو أن الصين المقبلة على الدخول فى اقتصاديات السوق كانت أكثر حساسية للتأثيرات المحركة لكل قرار من قرارات سياستها الاقتصادية وذلك كما كان عليه حال صندوق النقد الدولى.

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

اقتصاد السوق غير أنهم عندما حاولوا تصدير اليورانيوم والألومنيوم إلى الولايات المتحدة وجدوا الباب مغلقاً.

وهكذا فإن الولايات المتحدة نجحت فى تجربتها الاقتصادية بشكل واضح دون تحرير التجارة، بل إنها رفعت شعار "التجارة أمر جيد ولكن الواردات أمر سئ". كما تم إبلاغ الروس أن المنافسة أمر حيوى، غير أن الإدارة الأمريكية أعطت حقوق الإحتكار فى توريد اليورانيوم المخصب إلى المنتجين الأمريكيين. كما تم إبلاغ الروس بضرورة تطبيق الخصخصة بشكل سريع وأمين، غير أن تطبيقها فى الولايات المتحدة استغرق سنين.

ولذلك فإنه عندما لاتحظى دعوات الغرب وتبشيرهم بالرخاء فى ظل إقتصاد السوق بالقبول بشكل جدى، فإنه يتعين علينا أن ندرك الأسباب، والتى لاتتعلق فقط بالأضرار والمظالم السابقة مثل المعاهدات التجارية غير العادلة، ولكنها تتعلق أيضاً بما نفعله اليوم. فالآخرون لاينظرون فقط إلى مانقوله ولكن أيضاً إلى مانفعله. وبالتالى فإن الصورة لن تكون جميلة على الدوام.

النموذج الأفضل فى اقتصاد السوق

بينما تزايدت بشكل واضح الاخفاقات التى منيت بها استراتيجيات الإصلاح الجذرى للاقتصاد فى روسيا ودول أخرى، فإن هؤلاء المسئولين عن وضعها (فى الغرب) زعموا أنهم لم يكن لديهم خيارات بديلة عنها، ولكن فى الواقع توجد استراتيجيات بديلة متاحة.

فالتدرج فى تطبيق عملية الخصخصة يسمح بحدوث إعادة الهيكلة قبل هذه العملية، كما أن الشركات الكبيرة يمكن إعادة تنظيمها وتقسيمها إلى وحدات أصغر، وهكذا فإن قطاعاً جديداً نابضاً بالحياة من المشروعات الصغيرة سيظهر يقوده مديرون صغار مستعدون للاستثمار من أجل مستقبلهم.

وعلى هذا النحو فإن الاقتصاد الصينى شهد نجاحاً عبر العقد الماضى فى مواجهة ملحوظة أمام الإخفاق الروسى. هذا وقد بدأت الإصلاحات فى الاقتصاد الصينى فى مجال الزراعة وذلك بالتحول من نظام الإنتاج الجماعى إلى نظام المسئولية الفردية، مما يعد خصخصة جزئية وذلك على نحو فعال. حيث أن ذلك النظام لم يكن

www.ethraadl.com

التدخل فى تحديد أسعار الصرف لن يكون أكثر نجاحاً من محاولة التدخل فى أسعار الأشياء الأخرى (سلع وخدمات) بيد أن الصندوق تبنى مؤخراً التدخل بقوة. وتم إنفاق البلايين من الدولارات لمساندة أسعار الصرف فى البرازيل وروسيا. وقد برر الصندوق هذا التدخل على أساس أنه فى بعض الأحيان تقوم الأسواق بتقديم أداء يثير التشاؤم إلى حد كبير، وحينئذ يمكن أن تسهم الأجهزة الاقتصادية الدولية فى تحقيق الاستقرار للسوق. وفى الواقع فإن صندوق النقد لم يقدم أبداً تفسيراً مقبولاً بالنسبة للأسباب التى تجعل التدخل الشديد فى السوق أمراً مرغوباً فى سوق معين، والأسباب التى تجعل من هذا التدخل أمرا غير مرغوب فى أسواق أخرى. ذلك أن السبب وراء زيادة أرباح المضاربات هى الأموال التى تضخها الحكومات فى الأسواق والتى تكون بدعم من صندوق النقد الدولى. فعلى سبيل المثال عندما أنفقت الحكومة ٥٠ بليون دولار للحفاظ على بقاء أسعار الصرف فى مستويات أعلى من قيمتها الحقيقية فى أواخر عام ١٩٩٨، فأين ذهبت هذه الأموال؟. لقد ذهبت إلى جيوب المضاربين.

كما أن خبراء صندوق النقد الدولى كانوا قلقين من عجز موازين المدفوعات ذلك أنها طبقا لتقديراتهم فإن هذا العجز يعد إشارة مؤكدة لمشكلة. ولكن هؤلاء الخبراء أثناء إنقاذهم لهذا العجز لم يلتفتوا ـ إلى حد كبير ـ إلى الأغراض التى تم فيها استخدام هذه الأموال المنفقة المؤدية إلى العجز. ويجب الإقرار بأنه إذا قامت دولة ما باستيراد سلع وخدمات أكبر مما تصدره فإن هذا معناه أن دولة أخرى يجب أن تصدر أكثر مما تستورد. وهذا يعنى أيضاً أنه لو أصرت كل من الصين واليابان على تحقيق فائض تجارى فإنه يجب أن يكون هناك عجز لدى دول أخرى.

ولكن حدوث عجز كبير فى الميزان التجارى يمكن أن يشكل مشكلة عندما تلجأ الدولة التى بها عجز إلى الاقتراض عاماً بعد آخر، وبالتالى عندما يتوقف المقرضون عن الإقراض فإنه يمكن أن يوقع الدولة التى بها عجز فى أزمة، أما إذا تم الإتفاق على شراء سلع من الخارج بأكثر مما تحصل

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

ولقد كانت المشروعات العامة فى القرى والمناطق المختلفة بالصين عنصراً محورياً فى السنوات الأولى من تجربة الصين فى التحول نحو اقتصاديات السوق. ولقد كان صندوق النقد يعتقد أنه بسبب هذه المشروعات العامة فإن هذه السنوات الأولى من تجربة الصين لن تشهد نجاحاً، ولكن الصندوق كان على خطأ، حيث أن هذه المشروعات حلت المشاكل السياسية لعملية التغيير، وهى المشاكل التى لم يلتفت إليها الصندوق على نحو معقول. وعلى الرغم من أنه لم تكن هناك ديمقراطية فى الصين إلا أنه كانت توجد مساءلة، كما تم إقامة صناعات جديدة فى المناطق الريفية مما أسهم فى التقليل من الاضطرابات الاجتماعية التى تصاحب عملية التصنيع. إن الصين أقامت الأساس لاقتصاد جديد على المؤسسات التى كانت قائمة بالفعل وحافظت ودعمت رؤوس الأموال المخصصة لأغراض اجتماعية فى الوقت الذى تآكلت فيه هذه الأموال فى روسيا. وهكذا كانت النتائج المتحققة فى الصين على عكس ماتوقع صندوق النقد.

أما بالنسبة لروسيا فإنها شهدت تراجعاً فى إنتاجها عام ١٩٩٨ بنسبة ٤٠% ، ولقد كان لسياسات الصندوق دور كبير فى حدوث هذا التراجع. لذلك فإن تحقيق نمو فى إنتاجها لن ينجح إلا إذا وفرت روسيا بيئة ملائمة للاستثمار، وهذا يتطلب اتخاذ العديد من الإجراءات على كافة المستويات الحكومية. ويتعين على روسيا أن تعمل على تحصيل الضرائب وأن تنذر الشركات بأنه فى حالة عدم دفع الضرائب فإنه سيتم مصادرة أملاكها. وإذا دفعت الشركات الضرائب المستحقة عليها فإنه سيتوافر لدى الحكومة الروسية الموارد للتغلب على مشاكلها الدائمة.

وروسيا تفتقد إلى وجود ديمقراطية حقيقية، ويتعين أن يخضع قادة روسيا للمحاسبة عن الواقع الذى تعيشه روسيا. ولقد إعترف مسئولون روس أنهم ضللوا صندوق النقد. لقد شعروا أنهم مضطرون لذلك للحصول على الأموال المطلوبة. وصندوق النقد استسلم للتضليل لأنه أراد أن يستمر فى الإقراض، ولأنه فضل أن يعتقد أنه يعيد تشكيل روسيا. كما كان لنا تأثير ما

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

على سير الأحداث فى هذه الدولة، لقد قدمنا تأييدنا إلى من كانو فى السلطة. ولكن بعض هؤلاء القادة الروس أصبحوا غير أكفاء للقيام بمهامهم، بينما أصبح آخرون منهم فاسدين. واليوم فقط بدأت روسيا فى محاسبة قادتها عن قراراتهم.

الأجندة الأخرى لصندوق النقد الدولى

إن إخفاق جهود الصندوق فى تحقيق نجاح خلال الثمانينات والتسعينات قد أثار تساؤلات حرجة حول الطريقة التى يرى الصندوق بها عملية العولمة من حيث **أهدافها**، والطريقة التى يسعى بها إلى تحقيق هذه الأهداف كجزء من دوره ومهمته.

ويعتقد الصندوق أنه يقوم بالمهام الموكلة إليه، وهى تعزيز الاستقرار العالمى ومساعدة الدول النامية فى التحول نحو السوق ليس فقط لتحقيق استقرار بل أيضاً لتحقيق نمو إقتصادى. وحتى وقت قريب كان لايزال الصندوق يناقش ماإذا كان يتعين عليه الاهتمام بقضايا الفقر الذى يعد من مسئولية البنك الدولى، غير أن الصندوق الآن اضطلع بالقيام بذلك على نحو واسع.

ويرى الكاتب أن الصندوق قد أخفق فى مهمته وأن إخفاقاته لم تأت نتيجة المصادفة ولكنها نتيجة للطريقة التى كان يدير بها مهمته.

منذ سنوات عديدة كان للرئيس السابق لشركة "جنرال موتورز" ووزير الدفاع الأمريكى وقتها قول مشهور وهو "أنه مايكون لصالح جنرال موتورز فهو فى صالح الدولة (الولايات المتحدة) " ولقد أصبح هذا القول هو رمز للرؤية الخاصة للرأسمالية الأمريكية. ويبدو غالباً أن صندوق النقد له رؤية مماثلة وهى: أن مايراه مجتمع المال **أنه** فى صالح الاقتصاد العالمى فهو كذلك، ويتعين القيام به. وقد يكون هذا حقيقياً فى بعض الحالات ولكنه فى العديد منها ليس كذلك.

ومنذ ثلاثين عاماً فإن الاقتصاد العالمى شهد تحولاً نحو نظام مرن لأسعار الصرف. وكانت هناك نظرية مترابطة وراء هذا (التحول) وهى أن أسعار الصرف مثل أسعار أشياء أخرى يجب أن تتحدد وفقاً **لقوى** السوق، وأن محاولات الحكومة

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

كما أنه يفضل إجراء تغييرات أخرى حيث إن إرغام الصندوق على الكشف عن الآثار المتوقع حدوثها من جراء برامجه من فقر وبطالة من شأنه أن يلفت انتباهه نحو هذه الأبعاد . ويتعين على الدول أن تعرف العواقب المحتمل حدوثها لما يقدمه الصندوق من نصائح. وهناك أسئلة يمكن توجيهها وهى: هل يوجد هناك خطأ يحدث بصفة منتظمة مع تطبيق نماذج الصندوق ؟ **أو هل** يحمل الصندوق بشكل متعمد على **صنع سياسات** خاطئة ؟

كما شهد البنك الدولى إصلاحات **تضمنت** إجراء تغييرات فى فلسفته فى ثلاثة مجالات وهى التنمية والمساعدات والعلاقات بين البنك والدول النامية .

غير أن الطريقة التى تقدم بها المساعدات غالباً ما تتم بطريقة تضع العقبات فى طريق عمليات التحول الفعالة نحو اقتصاديات السوق ، حيث يتم فرض شروط لا حصر لها غالباً ما يكون لبعضها صبغة سياسية وذلك للحصول على المساعدات، وهذه الشروط لم تؤد إلى تبنى سياسات أفضل لتحقيق **نمو أسرع** ونتائج أفضل، كما أن هذه الدول التى تعتقد أن هذه الإصلاحات تفرض عليها أصبحت لا تشعر حقاً بأنها تشارك فى ثمارها وأنها ملتزمة بتنفيذ هذه الإصلاحات، غير أن هذه المشاركة أمر ضرورى إذا ما أردنا حقاً تحقيق تغيير اجتماعى. وما هو أسوأ هو أن هذه الشروط قوضت المسيرة الديمقراطية فى هذه الدول، كما أن فرض عشرات الشروط على هذه الدول النامية جعل من الصعب عليها التركيز على العديد من الأولويات لها . وبينما توجد محاولة داخل البنك الدولى لإصلاح نظام الشروط ، فإن المناقشات تتزايد أيضا بشأن هذا الإصلاح . فقد دفع البعض بضرورة استبدال قيود البنك بنظام آخر يراعى إتاحة فرصة الاختيار، أى تقديم المساعدات للدول بالاستناد إلى ما حققته بشكل مثبت فى مسيرتها، والسماح لها بأن تختار لنفسها الاستراتيجيات التى تتبناها لتحقيق التنمية .

كما أن الدول النامية لا تطالب فقط بتعديل الطريقة التى تحصل بها على المساعدات بما يسهم فى تحقيق التنمية، ولكن أيضا بتقديم المزيد من المساعدات **لها**،

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية

كما أن الانتباه تركز مؤخراً على إعفاء الدول النامية من ديونها ، فبدون هذه الإعفاءات لن تتمكن هذه الدول ببساطة من تحقيق أى نمو اقتصادى ، ذلك أن الكثير من صادراتها الحالية تذهب إلى الدول المتقدمة لسداد الديون المستحقة لها. لقد بدأت الاحتجاجات العالمية ضد العولمة أثناء اجتماعات منظمة التجارة العالمية فى سياتل بالولايات المتحدة لأن هذه المنظمة مثلت أوضح رمز على التفاوت بين دول العالم وعلى خداع الدول الصناعية المتقدمة. إذ بينما نصحت هذه الدول المتقدمة الدول النامية بفتح أسواقها لمنتجات الدول الصناعية بل وأرغمتها على القيام بذلك ، فإن الدول المتقدمة أبقت على أسواقها مغلقة أمام منتجات الدول النامية . وكذلك بينما نصحت الدول المتقدمة الدول النامية بضرورة عدم تقديم دعم لصناعاتها ، أخذت هذه الدول تقدم الدعم لصناعاتها . لذلك فإن إصلاح منظمة التجارة العالمية سيتطلب المزيد من التقارير حول أجندة أكثر توازناً للتجارة العالمية وأكثر توازناً فى مراعاة مصالح الدول النامية.

غير أن إصلاح الاختلالات الحالية لا يتطلب أن ينتظر العالم حتى يتم الانتهاء من جولة جديدة من المفاوضات التجارية، بل إن عدالة النظام الاقتصادى الدولى تتطلب أن تتخذ الدول المتقدمة إجراءات لفتح أسواقها لعلاقات تجارية عادلة ومتوازنة مع الدول النامية بدون اللجوء إلى طاولة المفاوضات أو العمل على انتزاع تنازلات فى مقابل القيام بذلك .

وفى النهاية يذكر الكاتب أن الإصلاحات التى أكد على ضرورة إجرائها من شأنها أن تسهم فى جعل العولمة أكثر عدالة وأكثر فعالية فى رفع مستويات المعيشة وخاصة للفقراء فى العالم، أى تتجه العولمة نحو أن يكون لها طابع أكثر إنسانية.

إعداد / أحمد الدقن

www.ethraadl.com
إثراء المعارف الرقمية